حكمة اللغة وبعض القواعد المعلَّلة بها عند النحويين

إعداد
د/ فاطمة الزهراء أحمد عبد الموجود
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

حكمة اللغة وبعض القواعد المعلَّلة بها عند النحويين

فاطمة الزهراء أحمد عبد الموجود .
قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: Fatimaalzahraaabdelmawgod.820@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى أنَّ العلل الحكمية المستنبطة من قِبَلِ النحويين ما هي إلا دلائل على حكمة العرب، وأنَّهم لم يكونوا ليتكلموا بالعبث، وقد اتبعت في تلك الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن ثمَّ تألف البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، أمَّا التمهيد: ففيه تعريف العلَّة في اللغة، وفي اصطلاح النحويين، وأمَّا المبحث الأول فهو بعنوان: (حجيَّة التعليل بالحكمة وفائدتها عند النحويين)، وأمَّا المبحث الثاني فهو بعنوان: (الحكمة في لغة العرب ومظاهرها)، وأمَّا المبحث الثالث فهو بعنوان: (صلة العلَّة النحوية بالعلتين الفقهية والفلسفية)، وأمَّا المبحث الرابع فهو بعنوان: (حكمة اللغة وبعض القواعد المعلَّلة بها عند النحويين)، وفيه ستة مطالب، وأمَّا الخاتمة: فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، ومن أهم هذه النتائج: أنَّ الأخذ بمبدأ التعليل في النحو العربي نشأ مع نشأة النحو نفسه، أنَّ العلل النحوية سواء أكانت عللا حكمية أم غيرها من العلل، والتي من خلالها أثبتت الأحكام النحوية كانت من وضع النحويين أنفسهم، أنَّه إذا كان بعض المعاصرين قد ارتابوا في تأويلات النحاة، وتعليلاتهم، فإنَّ بعضهم الآخر أيَّدها من منظور تاريخي، ومن هنا وجب التعليل سعيا لاكتشاف الحكمة، والغاية من تلك اللغة ..... إلخ .

الكلمات الافتتاحية: العلَّة، الاعتلال بالحكمة، فوائد الحكمة، مظاهر الحكمة، الاستدلال بالحكمة.

The Wisdom of Language and Certain Grammatically Motivated Rules According to Grammarians

Fatimah al-Zahraa Ahmad Abd al-Mawgoud.
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Mansoura, Al-Azhar University, Egypt.
Email: Fatimaalzahraaabdelmawgod.820@azhar.edu.eg

Abstract:

This study posits that the teleological rationales deduced by grammarians serve as evidence of the Arabs' linguistic wisdom, indicating that their speech was not arbitrary. Employing a descriptive-analytical methodology, the research comprises an introduction, a preface, four chapters, and a conclusion. The preface defines the term "ʿillah" (cause or rationale) both linguistically and in the context of grammatical terminology. The first chapter, titled "The Authority of Teleological Reasoning and Its Benefits Among Grammarians," explores the legitimacy and advantages of such reasoning in grammatical analysis. The second chapter, "The Wisdom in the Arabic Language and Its Manifestations," examines the inherent wisdom and its various expressions within the language. The third chapter, "The Relationship Between Grammatical 'ʿillah' and Both Jurisprudential and Philosophical Rationales," investigates the connections between grammatical reasoning and analogous concepts in Islamic jurisprudence and philosophy. The fourth chapter, "The Wisdom of Language and Certain Grammatically Motivated Rules According to Grammarians," is divided into six sections, each addressing specific rules justified by linguistic wisdom. The conclusion summarizes the key findings, notably:

- The adoption of teleological reasoning in Arabic grammar emerged concurrently with the development of grammar itself.
- Grammatical rationales, whether teleological or otherwise, were formulated by the grammarians to substantiate grammatical rules.
- While some contemporary scholars have questioned the interpretations and rationales of traditional grammarians, others have supported them from a historical perspective, underscoring the necessity of such reasoning to uncover the wisdom and purpose inherent in the language.

Keywords: ʿilla, Teleological Reasoning, Benefits of Wisdom, Manifestations of Wisdom, Inferential Reasoning-based-Wisdom.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحمد لله الذي حَجَّت الألبابَ بدائعُ حِكَمه، وخَصَمت العقولَ لطائفُ حُججه، وقطعت عذرَ الملحدين عجائبُ صُنْعه، شاهدةٌ أنه اللّه الذي لاَ عِدْلَ له معادل، ولا مثلَ له مماثل ؛ ثم أرْدف ما شهدتْ به أدلَّتُه وأكد ما استنارت في القلوب منه بهجته، برسلٍ ابتعثهم إلى من يشاء من عباده، دعاةً إلى ما اتضحت لديهم صحّته، وثبتت في العقول حجَّته ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [(١)]، وليذَّكَّر أولو النهي، والصلاةُ والسلامُ على نبينا محمد - صلى اللّه عليه وسلم- الذي حباه اللّه من أقسام كرامته بالقسم الأفضل، وخصه من درجات النبوَّة بالحظ الأجزل، فابتعثه بالدعوة التامة، والرسالة العامة[(٢)]، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وبَعَـدُ: فإنَّ قضية التعليل تعد من أهم القضايا التي شغلت بال كثير من الباحثين والمفكرين؛ لأنَّ معظم العلوم التي عرفها الإنسان قد قامت على أساس التعليل، فلا يمكن إثبات الحقائق وتقرير القواعد، والمبادئ التي يقوم عليها صرحُ أيِّ علم من العلوم إلا عن طريق التعليل، وأول من أشار إلى التعليل من علماء العربية هو الخليل بن أحمد الذي كان يرى أنَّ العرب أمة حكيمة لا يمكن أن تتصرف في لغتها من غير قصد شريف، أو منحى صائب، وتبعه سيبويه في هذا؛ إذ يقول :" وليس شيء ممَّا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها".[(٣)]

وليس خافيًا على الباحثين اِهتمام النحويين، قديمًا وحديثًا بالعِلّة والتعليل، فقد مرّت العلة بمراحل عِدّة، تطوّرت فيها من طور إلى آخر منذ أنْ خرجت من حيز التعليم، وتقريب الحكم النَّحوي إلى أنْ صارت عند النحاة مقياسا للمهارة والحذق والتفكير العميق، حيث بلغ التعليل شأْوًا بعيدًا على يد أبى على الفارسي، وابن جنى، حتى وُصِف أولهما بأنَّه (انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا)[(٤)]، ولسنا هنا بصدد الحديث عن تاريخ العِلّة ونشأتها، وما يهمنا هنا هو قواعد التوجيه المعلَّلة بالحكمة عند النحويين حيث أولى النحويون عنايتهم في وضع قواعد كلية تصلح للتطبيق على جميع ما يندرج تحتها من جزئيات إذا توافرت

(١) من الآية (١٦٥) من سورة النساء .
(٢) ينظر: جامع البيان للطبري ٤/١ .
(٣) الكتاب ٣٢/١ .
(٤) الخصائص ٢٠٨/١

فيها الشروط والضوابط فربطوا بذلك بين نظرية العلَّة، ونظرية حكمة اللغة ؛ بمعنى أنَّ حكمة اللغة تفرض وجود دلالة منطقية بين المعلول وحكمه النحوي، ولمَّا كان من الملاحظ أنَّ النحويين قد نثروا هذه القواعد التوجيهية في بطون مصنفاتهم ولم يفردوها ببحث مستقل، أو كتاب يحمل عبء هذه القواعد[١]، فإنني استخرت الله – عز وجل – فهداني، وهيأ لي من الأسباب ما دفعني إلى أنْ عقدتُ النية، وعَزَمْتُ على جمع ما تيسر لي من القواعد التي تَقْوى على أنْ تكون دليلًا مقنعا، وصالحًا لفكرة بحثي الذي هو بعنوان: (حكمة اللغة وبعض القواعد[٢]المعلَّلة بها عند النحويين) من حيث يُقصد منه التعريف بتلك القواعد وتوجيهها عند النحويين، وذلك من خلال القوانين التي تضبط ما ذكره النحاة من توجيه، وتُنَظِّر له، والتي صيغت لتقديره، أو تعليله، أو الاستدلال عليه، أو الاحتجاج له.

فأردت بذلك أنْ أنوه بأنَّ تلك القواعد المعلَّلة بالحكمة لدى النحويين جديرة بالبحث والدراسة ؛ لعدة أسباب منها:

- بيان أنَّ تلك العلل الحكمية المستنبطة من قِبَلِ النحويين ما هي إلا دلائل على حكمة العرب، وأنَّهم لم يكونوا ليتكلموا بالعبث .
- أنَّ النحويين ما فعلوا ذلك إلا لشغفهم بالبحث في مراتب إعجاز العربية، والتنقيب عن عللها في مختلف أوضاعها عن طريق إعمال العقل، والفكر فيما ورد عن العرب.

  ولهذا قال ابن جني: " وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضيء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه ".[٣]
- أنَّ العرب وإنْ لم تكن تعرف شنشنة النحويين واصطلاحاتهم، لكنها قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبه النحويون إليها؛ وفي هذا تصحيح ما يدَّعُونه على

(١) وإن كان هناك ما يمكن أن يكون نواة صالحة لتلك العملية، وهو كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، وأيضا القواعد الثلاثون في العربية للقرافي حيث كان تحقيق الحكمة حاضرا في هذه القواعد التوجيهية.

(٢) قواعد: جمع قاعدة، وهو الأساس، والمراد هنا القانون، وهو كل أمر منطبق على جميع جزئياته، كقول النحويين: إنَّ كل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع، ينظر: شرح قواعد الإعراب لابن هشام ص ٨ .

(٣) الخصائص ٥٤/١، ٥٥ .

العرب من أنَّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا .

الدراسات السابقة:

ممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ هناك دراسة سابقة تناولت موضوع (التعليل بالحكمة عند النحويين)[١]، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان ما تحمله الظواهر اللغوية من إشارات ودلالات على حكمة العربي، إلا أن هذه الدراسة قامت بسرد لقواعد التوجيه المعللة بالحكمة عند النحويين - على وجه الإيجاز - دون تحليلها، أو دراستها بشيء من التفصيل، وهذا ما تهدف إليه الدراسة في بحثي المتواضع من خلال الاستقصاء لبعض تلك القواعد بالبحث، والتدقيق، والشرح، والتفصيل، مع بيان آراء النحويين فيها ما أمكنني ذلك .

وهناك أبحاث أخرى قامت بدراسة العلَّة النحوية وحدها بوجه عام، ولكنَّها لم تتناول التعليل بالحكمة على وجه الخصوص، ومن ذلك (النّحو العربي العلّة النّحوية للدكتور مازن المبارك)[٢]، (العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء لمحمد بن حجر)[٣]، و(نظرة في التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين لـ م٠ د ٠ هاشم جعفر حسين)[٤] .

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وضع عنوانٍ مناسبٍ لكل مسألة نحوية، ثم أعقبته بتمهيد ؛ للوصول إلى محل الخلاف، وموضع التفصيل فيها متضمنًا ذكر مذاهب النحويين، وتوثيق الآراء من كتب أصحابها – إنْ وُجدت - وإلا فمن مظانِّها، مع ذكر أدلة كل مذهب، وبيان الراجح منها بعد مناقشتها ما أمكن ذلك .

خطة البحث :

تألفت من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة .

- **أمَّا المقدمة:** فقد تناولت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له،

(١) التعليل بالحكمة عند النحويين، لـ د هاني محمد عبد الرازق القزاز، مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود العدد السادس والثلاثون - الإصدار الرابع نوفمبر٢٠٢٣ .
(٢) النّحو العربي - العلّة النّحوية للدكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ١٩٦٥م .
(٣) العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء لمحمد بن حجر، دار الكتاب الأكاديمي .
(٤) نظرة في التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، إعداد د/ هاشم جعفر حسين، مجلة العميد، المجلد الثالث، العدد العاشر شعبان ١٤٣٥هـ حزيران ٢٠١٤ م

والدراسات السابقة، والمنهج المتبع فيه .

- **وأمَّا التمهيد:** ففيه تعريف العلَّة في اللغة، وفي اصطلاح النحويين .
- **وأمَّا المبحث الأول** فقد جاء بعنوان: (حجيَّة التعليل بالحكمة وفائدتها عند النحويين) .
- **وأمَّا المبحث الثاني** فقد جاء بعنوان: (الحكمة في لغة العرب ومظاهرها) .
- **وأمَّا المبحث الثالث** فقد جاء بعنوان: (صلة العلَّة النحوية بالعلتين الفقهية والفلسفية) .
- **وأمَّا المبحث الرابع** فقد جاء بعنوان: (حكمة اللغة وبعض القواعد المعلَّلة بها عند النحويين)، وفيه ستة مطالب .
- **وأمَّا الخاتمة:** فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث، ثم ذيَّلتُ البحث بفهارس فنية جاءت على النحو التالي :

١- فهرس الآيات القرآنية .

٢- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .

٣- فهرس الأشعار والأرجاز .

٤- فهرس المصادر والمراجع .

٥- الفهرس التفصيلي للموضوعات .

التمهيد

تعريف العلَّة في اللغة وفي اصطلاح النَّحويين

تعريف العلّة لغةً، واصطلاحًا:

العلَّة لغةً: تأتي بفتح العين وكسرها، فتأتي بالفتح بمعنى الشَّربة الثَّانية، وفعلها من: (علَّ القوم إبلهم يعلونها عَلًا وعِلَلًا)، والأبل تعلُّ نفسها عللًا[(١)]، وتأتي بمعنى التشاغل، يقال: تعلل الأمر، واعتلَّ أي: تشاغل، وعلَّله بطعام وحديث ونحوهما شغله بهما.[(٢)]

وتأتي بالكسر، بمعنى المرض: عَلَّ يعلُّ واعتلَّ، أي: مرضَ فهو عليلٌ، وأعلَّه الله، ولا أعلَّك الله، أي لا أصابك بعلَّة [(٣)]، وتأتي بمعنى الحدث يشغل صاحبه عن حاجته[(٤)] كما تأتي بمعنى السَّبب: هذا علَّةٌ لهذا، أي سببٌ له .[(٥)]

أمَّا العــلَّة – أو التعليل - في اصطلاح النَّحويين فهو:

النّظر في مختلف الأحكام النَّحوية وما يرونه من الأسباب الدَّاعية لتلك الأحكام، وهو أمر ضروري في كل قياس، ولذلك كان الرُّكن الرَّابع من أركان القياس [(٦)] ؛ وبذلك يتضح أنَّ العلة النحوية فرع من أصل وهو القياس، وليس أصلًا قائمًا بذاته، ولكن لمَّا اهتم النحاة بها اهتمامًا بالغًا، وأعقبوا بها الأحكام النَّحوية تفسيرًا، أو تعزيزًا، وأفردوا لها المصنفات، والمؤلفات النظرية عوملت معاملة الأصل، وأصبحت وكأنَّها أصل من أصول النحو العربي ؛ وقياس العلَّة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة [(٧)]، وإنْ اختلفت تعريفاتهم لها، فهي عند الرُّماني: تغيير المعلول عمَّا كان عليه [(٨)]، أي: خروج به عن الأصل، وبهذا تكون العلة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا

(١) ينظر: معجم مقاييس اللّغة (مادة علَّ) ١٢/٤، والقاموس المحيط (مادة علَّ)٢٠/٤ .
(٢) ينظر: العين ٨٨/١، وتهذيب اللغة (علَّ) ٧٨/١، ولسان العرب(مادتي علَّ – علل) ٤٦٨/١١، والقاموس المحيط (علَّ) ٢٠/٤ .
(٣) ينظر: لسان العرب(مادة علَّ)٤٧١/١١، ومعجم مقاييس اللّغة(مادة علَّ) ١٤/٤، والقاموس المحيط(علَّ)٢١/٤.
(٤) ينظر: لسان العرب (مادة علَّ) ٤٧١/١١، ومعجم مقاييس اللّغة(مادة علَّ) ١٣/٤ .
(٥) ينظر: لسان العرب ٤٧٢/١١ مادة (علل) .
(٦) ينظر: الاقتراح ص ٩٦ .
(٧) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٥ .
(٨) ينظر: رسالة الحدود للرماني ص ٦٧ .

بالأصل ؛ لأنَّ ما جاء على أصله لا يسأل عن علَّته ، وعليه فإنَّ مَن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدَّليل .[١]

وعرفها الجرجاني بقوله: " هي ما يتوقف عليه وجود الشَّيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه ".[٢]

ومن المحدثين من عرَّفها - كالدكتور مازن المبارك - بقوله هي: " الوصف الَّذي يكون مظنَّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم ".[٣]

كما عرَّفها الدّكتور علي أبو المكارم: " بأنها السبب الَّذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه " .[٤]

وبيَّن الدّكتور تمام حسان الفرق بين العلَّة، والسَّبب، بأنه فرق في التأثير، فالحكم يدور مع العلَّة وجودًا وعدمًا، ولكنه لا يدور مع السَّبب .[٥]

وليس غريبًا أن يُنسب التعليل إلى علماء العربية الأوائل، لأنَّ العرب – قبل شيوع اللحن – كانوا يتكلَّمون بلغتهم سليقةً وطبعًا بحسب قواعد محدَّدة، وأصول مقرَّرة، ولكنهم احتاجوا حينما كثر اللحن وانتشر، إلى استقراء هذه اللغة، لضبط قواعدها وتحرير أصولها، وقام بهذا الجهد اللغويون خاصة، فصنَّفوا الظواهر اللُّغوية المختلفة وحالات الكلام المتباينة، ووضعوا لها أسماءً تعين على توضيحها وتثبيتها في الأذهان، ولمَّا ارتقت العقول بما أُتيح لها من الاطلاع على الثقافات الأخرى، أخذ النُّحاة يبحثون عن علل يفسرون بها تلك الظواهر والحالات، وكان الخوف من ظهور اللحن في القرآن هو الباعث الأوَّل على العناية بعلم النَّحو، ولهذا نشأ النحو العربي في ظلال القرآن .[٦]

وذهب النحويون يبحثون عن علَّة لكل ما يرونه من أحكام، وقواعد، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علَّة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف [٧]، واهتم النحويون بالعلة، فلم يذكروا شيئًا إلا وبينوا وجهه، وأظهروا علَّته، وكشفوا عن وجه

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٥/١، وينظر: الأصول لـ د تمام حسان ص ١٧٧ .
(٢) التّعريفات ص ٨٨ .
(٣) النّحو العربي العلّة النّحوية ص ٩٠ .
(٤) أصول التفكير النّحوي ص ١١١ .
(٥) ينظر: الأصول، د تمام حسان ص١٨٢ .
(٦) ينظر: النّحو العربي العلّة النّحوية ص ٧٩ .
(٧) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه ص ١٥٥

الحكمة من مجيئه على هذا الوضع [١].

حيث أطال النحاة في بادئ الأمر مراقبة أواخر الكلمات، وربمَّا اختلفوا فيها وتجادلوا عندها، وطول هذه المراقبة هداهم إلى الكشف عن سر من أسرار العربية، وهو أنَّ هذه الحركات ترجع إلى علل، فسموا ما كشفوا بـ (علل الإعراب) [٢].

ومن ثمَّ فإنَّ فكرة التعليل النحوي ونشأتها كانت مرافقةً لنشأة النحو متزامنةً معه، وفي هذا يقول الدكتور صاحب أبو جناح: إنَّ عملية بناء النحو ونشأته رافقتها نشأة العلل التي يفسر بها النحاة الظواهر اللغوية والنحوية ويردون بها على تساؤلات الدارسين للغة ونصوصها، والمعنيين بأمرها[٣].

لكنَّ علل النحو لم تكن واضحةً منذ البداية كما اتضحت فيما بعد بيِّنةً مثلما عرفها المتأخرون من النحاة، ولكنَّها كانت تُفهم من سياق الكلام، وتلتمس من نمط الحديث [٤]، وفي تراثنا اللغوي ما يشير إلى وجود مظاهر هذه العلل النحوية عند نحاتنا الأوائل الذين كانوا يوجِّهون بها الكلام، ليستقيم معناه، دون أن يقصدوا تلك العلل ودون أن يبحثوا عنها، فكتب التراجم والطبقات تنسب إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أوليَّة من علَّل النحو ونهج علله ، وشرحها، ويطالعنا بعده الحضرمي عيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، حيث تروي لنا كتب التراجم اهتمامهما بالتعليل أيضًا .

هذا ....، وللعلل أنواع كثيرة، والذي يعنينا منها هنا ثلاثة أنواع، أوردها الرُّماني في كتابه ، وهي :

- العلَّة الصَّحيحة، وهي: التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر ممَّا تدعو إليه الحكمة.
- العلَّة الفاسدة، وهي التي بخلاف هذه الصفة .
- العلَّة الحُكْمِيَّة، وهي التي تدعو إليها الحكمة، نحو جعل الرفع للفاعل ؛ لأنَّه أوَّل للأول، وذلك تشاكل حسن، ولأنَّه أحق بالحركة القوية ؛ لأنَّها تُرى بضم الشفتين من غير صوت، ويمكن أنْ يُعتمد عليها فتسمع، والمضاف إليه بالحركة

(١) ينظر: الأصول لـ د تمام حسان ص ١٧٧ .
(٢) ينظر: إحياء النحو ص ١٠، ١١ .
(٣) ينظر: من أعلام البصرة سيبويه ص ١٠٠ .
(٤) ينظر مدرسة البصرة ص ٢٦٣ .

الثقيلة من المفعول ؛ لأنَّه واحد، والمفعولات كثيرة .

ويعدُّ التعليل بالحكمة وجهًا قويًّا من أوجه التعليل العقلي، وهو أحد أدوات الترجيح في المسائل الخلافيَّة بين النحويين، وقد ينفرد، وقد ينضم إليه علَّة السماع، بل إنَّه قد يكون في مواجهة السماع ؛ ولذا اختلف النحويون حوله ما بين معتمدٍ له وحده، أو معتمدٍ له وحده بشرط موافقة السماع .[١]

وقد تحدث السهيلي عنه – أعني التعليل بالحكمة – كثيرا في كتابه نتائج الفكر مرجِّحًا جانب التعليل العقلي فيه، ولنورد مثالا لذلك على سبيل الاستئناس لا على سبيل الحصر، وذلك من خلال تعليله للحكمة التي من أجلها ضم النحويون أوَّل المصغر، وفتحوا ثانيه، وخصصوا زيادة الياء بجعلها ثالثة فيه دون إلحاقها به آخرًا، فقال:

" فإنْ قيل: وما الحكمة في أنْ ضُمَّ أوله، وفتح ثانيه، وزيدت فيه ياء ثالثة، وقد كان يمكن في لفظ التصغير دروب من التغيير غير هذا؟ فالجواب: أنَّ التصغير هو تقليل أجزاء المُصغر بخلاف الجمع ....، فزيد في التصغير(ياء) ثالثة في أضعاف الكلمة، ولم تكن آخرًا مثل علامة التأنيث، لأنَّ الصفة التي هي صغر الجسم لا يختص بجزء منه دون جزء بخلاف صفة التأنيث فإنَّها مختصةٌ في جميع الحيوانات بطرف يقع به الفرق بين الأنثى والذكر، .... بخلاف(الياء) في التصغير فإنَّها مُنبئةٌ عن صفة واقعة على جملة المُصغر، وكانت (ياء)؛ لأنَّ الألف قد اختصت بجمع التكثير، كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى، لأنَّ الفتح ينبئ عن الكثرة ويشار به إلى السعة، ولذلك تجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير، فتح شفتيه، وباعد ما بين يديه ....، والضم الذي هو ضده ينبئ عن القلة، والحقارة، ولذلك تجد المقلل للشيء يشير إليه بضم فم أو يد، كما فعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين ذكر الساعة التي في يوم الجمعة، وأشار بيده يقللها، لأنَّه ضمَّ بين إبهامه وأصبعه -صلى الله عليه وسلم-، وهذا بيِّنٌ في الحكمة لمن تأمله، ونافعٌ في التعليل لمن حصَّله "[٢] .

---

(١) ينظر: التعليل بالحكمة عند النحويين ص ١٧١٣، ١٧١٤ بتصرف .
(٢) نتائج الفكر ص ٧٠، ٧١ بتصرف يسير في النقل .

المبحث الأول

حجيَّة التعليل بالحكمة وفائدتها عند النحويين

حجية التعليل بالحكمة وفائدتها عند النحويين:

العـلَّة ركن من أركان القياس – كما ذكر آنفا -، ولذلك فهي أصيلة في علم أصول النحو، يقول السيوطي - نقلاً عن صاحب المستوفي -: " وإذا استقريت أصول هذه الصناعة علمت أنَّها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها عرفت أنَّها غير مدخولة، ولا متسمح فيها" .[(١)]

وقد اهتم النحويون بالعلَّة، فلم يذكروا شيئًا إلَّا وبينوا وجهه، وأظهروا علته، وكشفوا عن وجه الحكمة من مجيئه على هذا الوضع ؛ إذ لا بُدَّ لكل حكم نحوي من علَّة تدعو إليه، وسبب يبيح للقائل به؛ لذلك كانت العلَّة الحكمية وثيقة الصِّلة بالنَّحو من حيث إنَّها كانت لتقعيد ظاهرة نحوية، أو لتثبيت حكم نحوي .

وقد أوضح ابن جني أنَّ أكثر العلل النحوية تظهر حكمتها ؛ لأنَّها تعتمد على الحسِّ الذي هو أقوى الأدلة، وهذا بخلاف علل الأحكام الفقهية التي كثيرًا ما تَخفى حكمتها عن الفقهاء؛ لأنها تتعلق بأمور تعبديَّة، فإذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبدي، وما عجز النحويون عن تعليل حكمه قالوا عنه: هو مسموع.

ولهذا كان التعليل بالحكمة إنَّما يأتي على سبيل الاستنباط، والجواز، كما بذلك قال الزجاجي: " إنَّ علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق" [(٢)].

وتبعه الرضي في هذا إذ يقول:" اعلم أولا أنَّ قول النحاة إنَّ الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنَّه موجب له، بل المعنى أنَّه شيء إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أنْ يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء، وذلك الحكم، والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجبه العلة "[(٣)].

والتعليل بالحكمة هذا هو تعليل بعد السماع، وكل من التعليل، والقياس آت بعد السماع، وهذا كله على سبيل الاستئناس، والقياس الذى يجب أن يُعمل به في إثبات الأحكام هو الذى يكون بعد تقرير السماع ؛ لأنَّ السماع هو الأصل وهو

(١) الاقتراح ص١٧٢.
(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٦٤ .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١٠١/١.

الحاكم على القياس .

وممَّا تجدر الإشارة إليه هو أنَّ تلك العلل سواء أكانت عللا حكمية أم غيرها من العلل، والتي من خلالها تثبت الأحكام النحوية كانت من وضع النحويين أنفسهم، وهو ما صرح به الخليل نفسه، حينما سئل عن العلل التي يعتل بها أعن العرب أخذها أم اخترعها اختراعا ؟ فقال – فيما نقله عنه السيوطي -: " إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنَّه علة لما عللته منه " .(١)

وزاد ابن جني هذا الأمر وضوحًا، وبيانًا حينما ذكر أنَّ النحويين إنَّما نسبوا إلى العرب عللا وأغراضًا لكلامها لفوائد جمَّة من أهمها أنَّ فيه تصحيحًا لما يدَّعُونه على العرب من أنَّها أرادت من العلل والأغراض كذا وكذا، وهذا بدوره أحزم لها وأجمل بها وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها حين قال: " اعلم أنَّ هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأنَّ فيه تصحيح ما ندَّعيه على العرب: من أنَّها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها وأجمل بها وأدلُّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أنْ تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة وتقريها منهجًا واحدًا، تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقَّه وكُلَفَه .... ؛ ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول والجر بحروف الجر والنَّصب بحروفه والجزم بحروفه وغير ذلك من حديث التثنية والجمع والإضافة والنسب والتحقير وما يطول شرحه فهل يحسن بذي لب أنْ يعتقد أنَّ هذا كله اتفاق وقع، وتوارد اتجه " (٢).

وبناءً على ما سبق يتضح لنا أنَّ العرب لم تصرح بهذه العلل، ولم تكن تقصدها قصدًا حينما تتكلم، وإنَّما كانت منقادة إليها تبعًا لسجيتها وطبعها كما ذكر الخليل وغيره، فهم قد رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول ..... إلخ، وأتوا بوجوه الكلام المختلفة التي قررها النَّحويون دون أنْ يقفوا عند تبرير لها، أو تقديم ما عساه أنْ يكون مسوغًا لها أو للظواهر التي وراءها .

وممَّا يؤكد هذا المعنى ويؤيِّده أيضًا ما ذكره ابن جني في محاورته مع الشجري الأعرابي الفصيح بقوله :" سألت الشجري يومًا فقلت له: يا أبا عبد الله: كيف تقول: ضربت أخاك؟ فقال: كذلك قلت: أ فتقول ضربت أخوك؟ فقال: لا

(١) الاقتراح للسيوطي ص ٢٧٣ .
(٢) الخصائص ٢٣٨/١، ٢٣٩ .

أقول أخوك أبدًا، قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك؟ قال: كذلك، فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدًا؟ فقال: أيش ذا اختلفت جهتا الكلام "[(١)].

كل هذا ونحوه ممَّا يقرر بما لا يدع مجالا للشك في أنَّ الأصول النَّحوية لم تضعها العرب وضعًا ولا قصدتها قصدًا، وإنَما جرت على ألسنتها سجيَّة وطبعًا، وأحكم النَّحويون عللها استنباطًا وحذقًا وتأثرًا بما أقام عليه المتكلمون، والفقهاء أصول أحكامهم .

وأمَّا عن فائدة الحكمة في التعليل عند النحويين:

ممَّا لا ريب فيه أنَّ النحويين قد أخذوا في الحسبان – وهم يعنون بالعلَّة كل هذه العناية – أنَّه ربمَّا تثار تساؤلات عن نفع ما اعتلوا به، وما فائدة ذلك في الدرس النحوي ؟ وهذا ما دعا ابن السَّـراج إلى الإجابة عن مثل هذا بقوله: إنَّ اعتلالات النحويين ضربان:

ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا : (كل فاعل مرفوع)، و(كل مفعول منصوب).

وضرب آخر يسمى (علَّة العلَّة) نحو أنْ يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا؟

فأجاب: " بأنَّ هذا ليس يكسبنا أنْ نتكلم كما تكلمت العرب، وإنَّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع " [(٢)].

وانطلاقا من كلام ابن السَّـراج، نجد الزجاجي فيما بعد يطالعنا في كتابه(الإيضاح في علل النحو) بجعلها –أعني علل النحويين- ثلاثة أضرب: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية، حين قال: " فأمَّا التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنَّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنَّما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنَّا لمَّا سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل ...، فأمَّا العلة القياسية فأنْ يقال لمن قال نصبت زيدًا بإنَّ، في قوله:(إنَّ زيدًا قائم)، ولِمَ وجب أنْ تنصب(إنَّ)الاسم؟ فالجواب في ذلك أنْ يقول: لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل

(١)الخصائص ٦١٩/١ .
(٢) الأصول في النحو ٣٥/١.

المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأعملت إعماله لمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا، والمرفوع بها مشبَّه بالفاعل لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو:(ضرب أخاك محمدٌ)، وما أشبه ذلك، وأمَّا العلة الجدلية النظرية فكلُّ ما يُعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا مثل أنْ يقال: فمن أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيِّ الأفعال شبهتموها...؟ ".[١]

وعلى الرغم من أنَّ أغلب المتأخرين اعتمدوا على هذا التقسيم الثلاثي الذي قسَّمه الزجاجي للعلل **إلا أنَّه فيما يبدو لي أنَّ تقسيم ابن السراج لعلل النحويين على ضربين :(علَّة)، و(علة العلَّة) أوفق من تقسيم الزجاجي لسببين:**

- أنَّ العلة القياسيَّة، والعلة الجدليَّة النظريَّة عند الزجاجي تقابل ما سماه ابن السراج بـــ (علَّة العلَّة) التي ذكر أننا نستخرج منها حكمة العرب في وضعها لأصول الأحكام في كلامها .

- أنَّ تسمية الزجاجي العلَّة الثانية بـــ (القياسيَّة) يوهم أنْ لها غاية لغويَّة معينة، ولهذا وقع بعض الباحثين المحدثين في هذا الوهم فقال: " بأنَّه بالعلل القياسية يمكن أنْ نُجاري العرب فنقيس على كلامهم، ونكفل للغة استمرار حياتها، ونمائها " .[٢]

إلَّا أنَّه بمزيد من التدقيق والتمحيص في تلك الأمثلة التي ضربها الزجاجي لتوضيح العلَّة القياسيَّة لا يمكن أنْ يتبادر إلى الذهن ما فهمه هذا الباحث من أنَّ العلة القياسيَّة وسيلة لتنمية ألفاظ اللغة وتراكيبها، فجلُّ ما قصده الزجاجي من ذلك هو القياس النظري البحت، وإلَّا فأيُّ غاية لغوية تكفل استمرار اللغة ونموها فيما ذكره الزجاجي من أنَّ (إنَّ) قد نصبت اسمًا لها، ورفعت خبرًا لها، قياسًا على الفعل المتعدي الذي ضارعته ؟ في حين أنَّ تسمية ابن السراج لها(بعلَّة العلَّة) أبعد عن الوقوع في مثل هذا الوهم، وأقرب إلى حقيقتها، وأليق بالغاية التي تؤدي إليها، وهي معرفة الحكمة من وضع أصول الأحكام النحوية .[٣]

وهذا ما لم يرتضه ابن جني – أعني إطلاق ابن السراج مسمى (علَّة العلَّة) عليها - ؛ إذ هي عنده من التجوُّز في اللفظ [٤]، لأنَّ ذلك يقتضي عنده أنَّ توجد

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٤، ٦٥ .
(٢) النحو - العلة النحوية ص ٩٨ .
(٣) نظرة في التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين ص ٢٧٨، ٢٧٩ .
(٤) ينظر: الخصائص ١٧٤/١.

العلل الثواني، والثوالث، وما بعدها، ومن ثمَّ ضعف القول بها .

وهو ما استند إليه ابن مضاء في دعوته المعروفة بإلغاء(علَّة العلَّة)، أو ما سمي بـــ (العلل الثواني، والعلل الثوالث)، والاقتصار على العلل الأول، حين قال :

"وممَّا يجب أنْ يسقط من النَّحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لِمَ رُفع ؟ فيقال لأنَّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أنْ يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر " [(١)].

وعجبًا من ابن مضاء ؛ إذ كيف يقول بإلغاء علَّة العلَّة ثم يعتمد في دعوته هذه أيضًا على ما ذكره ابن السَّراج نفسه من فائدة كل ضرب من العلتين، حيث قَبِلَ – مثله- العلل الأُول، لأنه بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق لكلام العرب المدرك منا بالنَّظر، ورفض العلل الثواني، والثوالث لأنَّها مستغني عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أنَّ العرب أمة حكيمة[(٢)] .

ويمكن تفنيد رأي ابن مضاء في هذا بأنَّ ما يُقبل من العلل هو كل ما اتصل بالمعنى، أو باللفظ أو بالتركيب، أمَّا الإغراب في التعليلات النَّحوية التي لا تفيد في تقرير أصول هذا العلم، ووضع أسسه وقواعده، فهو ممَّا لا حاجة بنا إليه، لأنَّه ممَّا لا يتوصل به إلى معرفة كلام العرب.

---

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٢٧.
(٢) المصدر السابق ص ١٢٨ .

المبحث الثاني

الحكمة في لغة العرب ومظاهرها

الحكمة في لغة العرب ومظاهرها:

يترادف لفظ الحكمة مع ألفاظ أخرى تدل جميعها على الإتقان، ووضع الشيء في موضعه ذلك أنَّ الكشف عن مظاهر الحكمة والإبداع في اللغة ليس إلا وجها آخر لإثبات عظمة اللّه، وحكمته في الموجودات، فاللغة الموصوفة بالحكمة نظام ذو صنعة دقيقة يرتبط بوجود صانع مبدع يقف خلف هذا العالم الغامض الذي يواجهه المتأمل الحاذق .[١]

وهذا يظهر بوضوح في مصنفات النحويين الذين أنعموا النظر في اللغة باعتبارها إبداعا، لكونها تمتلك من الخصائص ما يجسد صنعتها، ودقتها في إحكامها، ولهذا حاولوا جاهدين الكشف عن أسرار الحكمة فيها من خلال مؤلفاتهم التي تنم عن(كشف المشكل من العربية) أو(إيضاحه)، أو(تبيانه) أو(بيانه) أو الكشف عن (سر صناعة الإعراب فيها)، أو عن (أسرار النحو)، أو(أسرار العربية) بوجه عام ... إلخ .

ولعل الحرص الشديد على التأويل لدى النحويين المتقدمين لهو دليل واضح علي حكمة هذه اللغة، وعبقريتها، وأن ما يطرأ عليها من تغييرات تشذ بها عن هذا النظام اللغوي له وجه يمكن التأتي له، وتعليله، ورده إلى هذا الأصل، وممَّا لا شك فيه أن إمعان النحويين السابقين في تأويل اللغة والتعليل لظواهرها النادرة، والشاذة لأجل إثبات ما تنطوي عليه من حكمة، ما هو إلا اعترافٌ منهم بما تختزنه من طاقات إبداعية تجلت في مجموعة من الخصائص الفنية والإبداعية الكامنة في هذه اللغة [٢].

وهذا ما قرره ابن جني في مواضع كثيرة من كتابه الخصائص وهو أن يكون غرضه الأساس منها هو إظهار وجوه حكمة اللغة العربية وشرفها، وهذا ممَّا يعدُّ ترجمة عملية منه لإعجاب أصحاب اللغة أنفسهم بلغتهم، وشغفهم بها، وتعظيمهم لها، واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يورد، وما أعنيه أن

(١) ينظر: البلاغة، وحكمة اللغة ، محمد مشبال، مجلة فكر ونقد، السنة الثانية عدد ١٧، مارس ص ١٩٩٩ م، ص ٨٠ .
(٢) ينظر: المصدر السابق .

ابن جني حاول الخوض في تفسير أسرار هذا الشغف الكامن في إحساسهم بلطف صناعتهم في هذه اللغة، وما فيها من الغموض، والرقة، والدقة، فكان تفسيره صياغة لجملة من المبادئ والأصول التي تعبر عن خصائص الحكمة في هذه اللغة وما نيط بها من علائق الإتقان والصنعة [١].

حيث استخدم ابن جني مجموعة من الوسائل التأويلية لإدراك أصول هذه اللغة والاستدلال على حكمتها ممَّا يشير إلى أنَّ للغة العربية نظاما ينبغي التنبه إليه، ورد كل ما هو خارج عنه إليه، وهذا ما اصطلح عليه ابن جني – في كتابه الخصائص – بـــما أسماه (بـــملاطفة الصنعة)، حيث يقول في هذا الباب:

" وذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئًا من كلامها من صورة إلى صورة، فيجب حينئذ أن تتأتى لذلك وتلاطفه، لا أن تخبطه و تتعسفه ..... " [٢].

على هذا النَّحو، أصبح التعليل وسيلة لإظهار حكمة اللغة وخصائصها الجمالية التي تتجلى فيما اصطلح عليه ابن جني بـــ (الانحرافات)، و(لطف المقاصد)، و(التلفت)، و(التثني)، وهي ألفاظ تنم عن مدى وعيه بجمالية اللغة التي يستعملها المتكلم العربي لأداء أغراض تضاف إلى حاجته الأولية في التواصل؛ ولهذا احتل حديثه عن التعليل، وأنواع العلل حيزا كبيرا من كتابه الخصائص – كما ذكر آنفا- حتى إنه ليمكننا القول بأنه كتب فصلا طويلا يطرح فيه إشكال التأويل النحوي وطرقه، وهو ما يثبت أن تعامل النحاة القدامى مع اللغة كان خاضعا لمجموعة من القواعد المتماسكة، والمترابطة[٣] .

فالتعليل النحوي – كما يرى ابن جني- ما هو إلا صياغة جديدة لما كان يتردد على ألسنة العرب أنفسهم كما تشهد بذلك الروايات، بل إنَّ تعليل النحاة ما هو إلا بيانا لما قام في نفوس المتكلمين، وعقولهم كما قال الخليل بن أحمد، وبناء عليه فإنَّ الكشف عن العلَّة يعد نوعًا من بيان حكمة العرب، وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ التعليل النَّحوي هذا كان يفسح المجال لاحتواء النظام اللغوي لاستعمالات لغوية نادرة ارتبطت بالقراءات القرآنية، والشعر، والأمثال، والأقوال المأثورة، وهذا أجدى من القول إن تعليلات النحاة كانت تسويغا لأخطاء أصحاب اللغة، وإذا كان بعض المعاصرين قد ارتابوا في تأويلات النحاة، فإنَّ بعضهم الآخر أيَّدها من منظور

(١) ينظر: البلاغة، وحكمة اللغة. لمحمد مشبال ص ٨٠ .
(٢)) الخصائص ٤٧٢/٢ .
(٣) ينظر: البلاغة، وحكمة اللغة ، لمحمد مشبال ص ٨٠ .

تاريخي، باعتبارها أداة هامة من أدوات بناء علم النحو ذاته، بل إنَّه اعتبرها متجاوبة مع التصور المعرفي الذي يرى أنَّ لكل معلول علَّة، ومن هنا وجب التعليل سعيا لاكتشاف الحكمة والغاية من تلك اللغة، وهذا بدوره يمنح النَّحوي نوعا من التأويل، والاستدلال، وتوخي الأسرار، ترى ذلك واضحا جليا من خلال كتابي (دلائل الإعجاز لعبد القاهر، والخصائص لابن جني) فليس البحث عن دلائل الإعجاز إلا وجها آخر للبحث عن دلائل الحكمة في اللغة عند ابن جني حيث تقيم المبادئ المستخلصة من طول تأملهما الدقيق لهذه اللغة الدلائل على عبقريتها [(١)].

ولعل في تخصيصي لابن جني حين الحديث عن وجه الحكمة في لغة العرب ما يثير التساؤل، لماذا خصصت ابن جني بالذكر دون غيره من النحويين أثناء الحديث عن ذلك ؟

ويمكن الجواب عن هذا: بأنَّ ابن جني يعد من أكثر نحاة العربية طلبا لوجه الحكمة في كل ما ورد عن العرب نطقا، وتركا، ولقد أصاب ناظر الجيش حين قال:

" وأنت إذا تأملت كلام ابن جني هذا علمت أنَّه كلام من وفق، وسدد، وأطلعه الله تعالى على خفايا الحكمة من اللغة العربية " [(٢)].

هذا ...، وتتبدى مظاهر حكمة العرب عند ابن جني في مستويين:

المستوى الأول: مستوى الأصوات المفردة، وفيه حرصت العرب على إمساس الألفاظ أشباه المعاني ؛ إذ يقول ابن جني في هذا " ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبَّر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقًا للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب ...." [(٣)].

المستوى الثاني: وفيه تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني مثل: اقتراب الأصلين الثلاثيين؛ كضياط وضَيْطار، ولُوقةٍ وأَلوقةٍ، ورخْو ورِخْوَدٍّ، ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج [(٤)].

(١) ينظر: البلاغة، وحكمة اللغة ، لمحمد مشبال ص ٨٠.
(٢) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٥٦١/٧ .
(٣) الخصائص ١٦٤/٢ .
(٤) المصدر السابق ٤٧/٢ .

كل هذا عناية باللفظ، ولا يعني ذلك أن عناية العرب بالألفاظ أشد من عنايتها بالمعاني، إذ ليس هذا من فعل الحكماء .[١]

ويمكن تلخيص ملامح مفهوم حكمة العرب في هذه النقاط [٢]:

١- أنَّ طبع العربية فيهم أشبه بأنْ يكون خبرًا روسلوا به، أو تيقظًا نبهوا على وجه الحكمة فيه، فإن كان وحيًا أو ما يجري مجراه فهو أنبه له وأذهب في شرف الحال، ومن لم يعرف وجه حكمة العرب في باب من اللغة، فهذا راجع إلى ضعفه فيها، فعليه أن يشكو الضعف والقصور في نفسه عن الوصول إليه – كما قال بذلك ابن جني [٣] - .

٢- أنَّ العلل المستنبطة من قبل النحويين ما هي إلا دلالات على حكمة العرب في لغتهم، وأنهم لم يكونوا ليتكلموا بها عبثا، ولذلك فإنَّ النحويين حينما يبحثون عن علل اللغة في مختلف أوضاعها، وميدانها من خلال إعمال فكرهم فيما ورد عن العرب، فما هذا إلا محاولة منهم لإيجاد نسق فكري يجمع شتات اللغة، وينظم مؤتلفها، ومختلفها في قواعد محكمة عن طريق جمع الأشباه والنظائر، والبحث عن الكليات، وهذا كله من أجل الكشف عن وجوه هذه الحكمة عن طريق التعليل لكل شيء قيل، فلأن يعلل للحكم النحوي للباب أولى من ينقض بما فيه. [٤]

٣- أنَّ العرب إذا فعلت شيئًا أو تركته فلعلة ولحكمة، ومن ثمَّ لا تأتي بما ينقض الغرض من فعلها وتركها، لأن هذا يتنافى مع الحكمة، وقد عقد ابن جني بابا في الامتناع من نقض الغرض [٥] ؛ إذ ليس من الحكمة أن تقصد شيئا ثم تفعل ما يبطله[٦] .

٤- أنَّ العلل الثواني والثوالث وإن لم تصرح العرب بها في كلامها، أو لم تكن لتقصدها قصدا، إلَّا أنَّه في تعلمها والتنبيه عليها منفعة، وللنفس به مسكة وعصمة، فالعلة ليست أمرًا لازمًا لنا دومًا – كما قال بذلك د/مازن المبارك -،

(١) ينظر: التعليل بالحكمة عند النحويين ص ١٧٢٤ – ١٧٢٦ .
(٢) المصدر السابق ص ١٧٢٣ .
(٣) ينظر: الخصائص ١٦٦/٢ .
(٤) الخصائص ١٦٩/١ .
(٥) ينظر: الخصائص ٢٣٥/٣ .
(٦) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف ص ٢٣٨ .

بل علينا أن نكتفي منها بما يحقق غاية النحو من تعليم وضبط للغة، وأن نترك الإلحاح في السؤال عنها ،لأن الغرض منها هو: بيان وجه حكمة العرب في كلامها لمن أراد أن يستبينها، ولهذا قال ابن جني: " وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ فأما في الحقيقة فإنَّه شرح، وتفسير، وتتميم للعلة "[1].

---

(١) المصدر السابق ١٧٤/١ .

المبحث الثالث

صلة العلة النحوية بالعلتين الفقهية والفلسفية

ممَّا لا شك فيه هو أنَّ المباحث النحوية وعللها قد تأثرت تأثرا كبيرا بأصول الفقه، فإذا كانت للعلل الفقهية أقسام ومسالك، وشروط، فإنَّ النحاة قد ساروا على هذا وصنعوا فيها مثلما صنع علماء أصول الفقه فكانت للعلة عندهم أقسام، وجعلوا لعلتهم مسالك كـ (الإجماع، والسبر، والتقسيم، والمناسبة، وطرد الحكم ...)، كما جعلوا للاعتداد بها شروطا كـ (التأثير، والطرد، والعكس، وعدم التأثير...)[(١)] وهذا يبدو واضحا جليا في أنَّ المسميات التي استعملت في مباحث العلة النحوية مطابقة لمسميات الفقهاء من حيث القصد، ليس هذا فحسب، بل إنَّ صلة العلة النحوية بالفقهية تظهر بجلاء في حديث النحاة عن تجاذب العلتين للظاهرة اللغوية، وعن العلة القاصرة، وبحديثهم عن تعليل الحكم الواحد بعلتين[(٢)]، وكل هذا ممَّا تحدث عنه الأصوليون .

فها هو ذا ابن جني يقسم العلة النحوية إلى قسمين علة موجبة، وعلة مجوّزة، والمجوزة هي السبب المجوز لوجود الشيء، وهو تقسيم فقهي قال به الظاهريون ولم يعهده النحويون [(٣)]، كما أشار إلى اعتماد النحويين على كتب الفقه في انتزاع العلل بقوله: "وكذلك كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - إنَّما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض"[(٤)]، ولعلَّ ابن جني هو أول من وضع أصول النحو على طريقة الأصول الفقهية و الكلامية ؛ وهو ما صرح به نفسه حين قال: " وذلك أنَّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام، والفقه" .[(٥)]

وتابعه ابن الأنباري في هذا – أعني في إيجاد صلة بين علمي النحو، والفقه - فقال: " وألحقنا بالعلوم الثمانية - يعني بذلك علوم الأدب- علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو فيعرف به القياس، وتركيبه، وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فإن

(١) ينظر: الاقتراح للسيوطي ص ٣٠١- ٣٠٩، الأصول – دراسة إبستيمولوجية ص ١٩٤-١٩٦.
(٢) ينظر: الخصائص: ١٦٦/١، ١٦٩، ١٧٤، والاقتراح ص ٢٥٢-٢٥٥ .
(٣) ينظر: النحو العربي ص ١٢٨.
(٤) الخصائص ١٦٣/١.
(٥) الخصائص ٢/١، وينظر النحو العربي ص ١٢٦.

بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول" [١].

وبناء على ما سبق يتضح لنا أنَّ مباحث العلة النحوية محمولة على مباحث العلة الفقهية، وهذا ما دعا السيوطي إلى أنْ يقول : " وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة" [٢].

هذا بالإضافة إلى أنَّ سيادة مبدأ التعليل في تلك الدراسات اللغوية والنَّحوية قديما يعد وجها آخر لتأثير الفلسفة، والمنطق عليها ؛ إذ كان لابد للظاهرة اللغوية أو النَّحوية من علَّة يعتل بها[٣] .

ولعلَّ من أوجه تأثر العلَّة النحوية – بوجه عام - بالعلَّة الفلسفيَّة اشتراط النحاة فيها أنْ تكون موجبة للحكم في المقيس عليه، وهذا هو الشرط الوحيد الذي اتفق العلماء على ضرورة اتصاف العلة به، وعليه فإنَّ للعلة في تصور النحاة تأثيرا ؛ لأنَّها تكون سابقة للقواعد، ومؤثرة فيها معًا[٤]، وهذا ما دعا بعض المحدثين لأنْ يقول: " جمعت العلَّة النحوية خصائص العلَّة الفقهية وخصائص العلَّة الكلامية لأنَّ النحاة تأثروا تأثرًا بالغًا بما كان يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك، ولأنَّهم استمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء، وعلماء الكلام " [٥].

وعلى الرغم من ذلك تجد أنَّ طبيعة العلل الثلاث (الفلسفية، والفقهية، والنحوية) يختلف بعضها عن بعض فـ " العلل الفلسفية، والكلامية من حيث طبيعتها غائية تكشف عن تلازم عقلي بينها وبين المعلول، والعلاقة بينها وبين المعلول علاقة معية ومصاحبة في الوجود، بمعنى أنَّهما يوجدان معا، والعلَّة الفقهية تعبدية تكشف عن الصالح العام، أو المصالح المرسلة، وتسبق المعلول في الوجود، بحيث تنشأ العلَّة الداعية إلى الحكم فينشأ الحكم بعد ذلك بخلاف العلَّة النحوية فهي حسيَّة تكشف عن نتيجة الاستقراء، وقد تكون ضروريَّة في بعض الحالات، وتلحق معلولها في الوجود، بمعنى أنَّ العربي يتكلم، والاستقراء يتم أولا ثم يأتي النحوي بعد ذلك ليشرح العلل" [٦].

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٧٦ .
(٢) الاقتراح ص ١٧٢ .
(٣) ينظر: أصول اللغة والنحو ص١٣١.
(٤) ينظر: الاقتراح ص ٨٩، أصول التفكير النحوي ص١٩١.
(٥) أصول النحو العربي ص١١١ .
(٦) الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ص ١٨٠.

فإذا كانت العلَّة النحويَّة موجبة للحكم فإنَّها تَقْرُب إلى علل الفلاسفة والمتكلمين أكثر من قربها إلى علل الفقهاء ؛ ولذا قال ابن جني: " اعلم أنَّ علل النحويين ... أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ..." [١] .

والعلل عنده ضربان: " ضرب واجب لابد منه ؛ لأنَّ النفس لا تطيق في معناه غيره والآخر ما يمكن تحمله إلا أنَّه على تجشم واستكراه له"[٢]، فالضرب الأول لاحق بعلل المتكلمين، والضرب الثاني لاحق بعلل الفقهاء[٣] .

---

(١) الخصائص١/٤٩.
(٢) المصدر السابق ١/٨٩.
(٣) ينظر: الأصول – دراسة إبستيمولوجية ص ١٨١.

المبحث الرابع

حكمة اللغة وبعض القواعد المعللة بها عند النحويين

وفيه ستة مطالب :

- **المطلب الأول: المعرب والمبني، وفيه مسألتان:**
  - المسألة الأولى: اختصاص جمع المؤنث السالم بحركة الكسر في حال النصب .
  - المسألة الثانية: وصف المبهم .
- **المطلب الثاني: التقديم والتأخير، وفيه مسألتان:**
  - المسألة الأولى: حكم تقديم خبر المبتدأ المشتمل على ضميره .
  - المسألة الثانية: حكم تقديم خبر (إنَّ) على اسمها .
- **المطلب الثالث: النعت أو الصفة، وفيه أربعة مسائل :-**
  - المسألة الأولى: الموصوف أخص من الصفة أو مساو لها .
  - المسألة الثانية: الوصف بين الحالية والخبرية عند البصريين والكوفيين.
  - المسألة الثالثة: جريان الوصف على غير صاحبه
  - المسألة الرابعة: الصفة المشبهة المجردة من(أل) ومعمولها المضاف إلى ضمير الموصوف.
- **المطلب الرابع: الزيادة والحذف في الحروف، وفيه مسألتان:**
  - المسألة الأولى: نون الوقاية ولزوم كسر ما قبلها .
  - المسألة الثانية: اطراد حذف حرف العلة من مضارع (فَعَلَ يَفْعِلُ).
- **المطلب الخامس: الخروج عن القياس، وفيه مسألة واحدة:**
  - تصحيح العين في بعض المعتل .
- **المطلب السادس: خوف الإلباس بين الإعلال والإدغام، وفيه مسألة واحدة:**
  - تقديم الإدغام على الإعلال في (أيمَّة وإوَزَّةٍ) .

مدخل

حكمة النحويين في تعليلهم الحكم النحوي

إذا عدنا إلى بداية نشأة التعليل النحوي فسنجد أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بفكرة استنباط القاعدة النَّحوية ،لأنَّ النحوي حينما كان يستنبط القاعدة النحوية – بناء على ما كان يستقريه من كلام العرب– كان يذكر في أثناء ذلك العلة التي أوجبتها، وهذا يبدو واضحا جليا عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي عني بشرح علل الأحكام النحوية، وتابعه سيبويه في هذا من خلال كتابه وما ذكره فيه من نقول لكثير من التعليلات لمن سبقه من أوائل النحويين، ولا سيما الخليل بن أحمد الذي كان كثيرا ما يسأله سيبويه عن تعليلات للأحكام النحوية، فيبسط له القول في ذلك بما اهتدى إليه من أسبابها، فحاز بهذا – أعني سيبويه - قصب السبق في إثراء فكرة التعليل النحوي عن طريق التوسع في ذكر العلل والإكثار منها، وفاق بذلك أقرانه، وشيوخه من متقدمي النحويين، ثم أخذ الاهتمام بالعلة يزداد شيئا فشيئا مع تقدم الزمن، فبعد أنْ كان التعليل عند أوائل النحويين يعقب الحكم النَّحوي لتقريره، وإثباته، باتت العلة عند نحويي القرن الثالث رديفة للحكم النحوي لا تنفك عنه بحال، ومع هذا فقد كثر الجدل – قديما وحديثا – حول قضية التعليل في الدرس النحوي وأهميتها، ففي حين اتخذها القدماء سمة بارزة في فكرهم النحوي، ونتاجهم، وعنوا بها عناية خاصة حتى طغت على الدرس النحوي صبغة القياس والتعليل، تجد في المقابل بعض المحدثين تتباين آراؤهم حول فائدة التعليل في الدرس النحوي، حيث انقسمت أقوالهم بشأن ذلك ما بين نظرة واقعية تهدف إلى أهمية التعليل في استنباط الحكم النحوي، وبين نظرة أخرى لا ترى فائدة من التعليل في الدرس النحوي القديم، ولا ريب أنَّها نظرة لم تراع الواقع التاريخي، ولا الأسباب التي دعت أوائل النحويين إلى اتخاذ العلة النحوية غاية لتفسير الحكم النحوي في بادئ الأمر، أو مطلبا مستقلا تتبارى فيه عقول النحويين المتأخرين، وتتنافس في الحصول عليه.[1]

وعلى أيَّة حال فقد أولى النحويون عنايتهم في وضع قواعد كلية تصلح للتطبيق على جميع ما يندرج تحتها من جزئيات إذا توافرت فيها الشروط والضوابط فيما أطلق عليه مصطلح قواعد التوجيه، وهذه القواعد منها ما يهدف إلى ضبط أصول التفكير النحوي، ومنها ما يهدف إلى ضبط عملية الاستدلال ؛ إذ

(١) ينظر: نظرة في التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين ص ٢٧٣ .

جعل النحويون أكبر وظيفة لهم هي الكشف عن وجوه حكمة العرب في كلامها عن طريق التعليل لكل شيء قيل، فربطوا بذلك بين نظرية العلة ونظرية حكمة اللغة ؛ بمعنى أنَّ حكمة اللغة تفرض وجود دلالة منطقية بين المعلول وحكمه النحوي[١]، وإلَّا لم يكن ثمة معنى أو حكمة في رفع الفاعل، ونصب المفعول مثلا، وهذا ما دعا ابن الأنباري إلى أنْ يقول فيما بعد: " وقولكم إنَّ هذه العلَّة دليل على الحكم، وليست موجبة كالعلَّة العقلية، قلنا: العلَّة النحوية وإن لم تكن موجبة للحكم بذاتها، إلا أنَّها لمَّا وضعت موجبة كما أنَّ العلة العقلية موجبة أجريت مجراها " .[٢]

وممَّا لا شك فيه أنَّ علل النحويين تهدف في أكثرها إلى تفسير الفروع، والشواذ، وردِّها إلى الأصول ما أمكن، وذلك لإثبات خضوع هذه اللغة لنظام دقيق محكم، وبالتالي لإثبات حكمة الواضع، لأنَّ الحكم معروف عندهم في الفرع، كما هو معروف في الأصل، وإنَّما يريدون بالتعليل في أغلب الأحيان الوصول إلى معرفة علَّة وجود أصل حكم الأصل في الفرع .[٣]

ومن الملاحظ أنَّ النحويين نثروا هذه القواعد التوجيهية في بطون مصنفاتهم ولم يفردوها ببحث مستقل، أو كتاب يحمل عبء هذه القواعد ،على أنَّ هناك ما يمكن أنْ يكون نواة صالحة لتلك العملية، وهو كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، وأيضًا القواعد الثلاثون في العربية للقرافي حيث كان تحقيق الحكمة حاضرا في هذه القواعد التوجيهية [٤]، وفيما يلي بيان ببعض ما جاء فيها.

---

(١) ينظر: لمع الأدلة ص ١١٥ .
(٢) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ص ١٣٤ .
(٣) العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء لمحمد حجر ص ١١، ١٢ .
(٤) ينظر: التعليل بالحكمة عند النحويين ص ١٧٣٨ .

قواعد التوجيه المعللة بالحكمة عند النحويين

المطلب الأول

المعرب والمبني

المسألة الأولى: اختصاص جمع المؤنث السالم بحركة الكسر في حال النصب:

فقد حمل نصب جمع المؤنث السالم على الجر بحيث يكون في موضع النصب مكسورًا مع إمكان دخول النصب فيه، وذلك لأنَّه يشارك التذكير في التصحيح فشاركه في الإعراب، والمذكر – كما هو معلوم- معرب بحرفين، فأعرب هذا بحركتين، وهذا ما أصلَّه سيبويه في كتابه بقوله:

" ومن ثمَّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ؛ لأنّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون، لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها "(١).

ولقائل أن يقول: ما الحكمة في حمل النصب على الجر في هذا الجمع ؟

وللجواب عن هذا يمكن القول: بأنَّه لمَّا وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل؛ وجب -أيضًا- حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع، حملًا للفرع على الأصل، وإذا كانوا قد حملوا: (أَعِد، ونَعِد، وتَعِد) على بعد في الاعتلال، وإن لم يكن فرعًا عليه، فلأَن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه؛ من باب أولى(٢)، وهذا يعني أنَّ حمل النصب على الجر في هذا الجمع جاء إجراء للفرع على الأصل، لأن التذكير أصل، والتأنيث فرعٌ عليه، كما حكم بذلك سيبويه في قوله: " واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير "(٣) .

وهو ما علَّل به الرضي لمجيء جمع المؤنث السالم منصوبا بالكسرة، فقال: " وإنَّما نقص هذا الجمع الفتح، واتبع الكسر إجراءً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم "(٤) .

---

(١) الكتاب ١٨/١ .

(٢)) ينظر: أسرار العربية ص ٦٩ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٧٦/١ .

وخُصَّ جمع المؤنث السالم بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل لئلا يكون الفرع أوسع مجالا من الأصل، مع أنَّ الحكمة تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الأصول [١].

وعليه فإنَّ التَّاء في جمع الْمُؤَنَّث السالم وهي حرف الْإِعْرَاب، تُضَمُّ في حَال الرّفْع، وتُكْسَرُ في حَال النَّصب والجر، وإِنَّمَا دَخلهَا الكسر في حَال النصب حملًا على الْمُذكر، وَقد اشْتَرَكَا في جمع السَّلامَة، فَلَمَّا سُوِّي بَين النَّصب والجر في الْأَسْمَاء الْمَذْكُورَة، سُوِّي أَيْضا بَينهمَا في جمع الْمُؤَنَّث [٢]، وتُدعى هذه العِلّة (عِلَّة نظير) إذ إنَّ الشيء إذا ناظر الشيء حُمِلَ عليه .

وقد نالت هذه العِلّة اِهتمام جلِّ النُّحاة بعد سيبويه، فقد اعتمدها الأخفش، وغيره من النحويين[٣]، حيث قال: " وإنّما جرُّوا هذا في النَّصب ؛ ليجعل جرّه ونصبه واحدًا كما جعل تذكيره في الجر والنصب واحدًا تقول: مسلمِين، وصالحِين نصبه وجرّه بالياء". [٤]

ووافقهم العكبري في هذا التعليل بل وزاد عليهم أنَّ المؤنث بالتاء في الواحد تُقلب تاؤه هاءً في الوقف ولا يمكن ذلك في الجمع، فكما غُيِّرَ في الجمع حمل النصب على غيره، إذ كان التغيير يُؤنس بالتغيير.[٥]

وذكر أبو حيان في كتابه (التذييل) منقولا عن ابن كيسان – فيما نُسب إليه على حد قوله – من أنَّ موجب ذلك هو أنَّهم أرادوا التفرقة بين جمع السلامة من المؤنث، وبين ما يشبهه في اللفظ وليس بجمع سلامة كأبيات وأموات وكان الذي حمل فيه النصب على الخفض للفرق جمع المؤنث السالم .[٦]

وهو مارده أبو حيان بقوله: " ولم يكن جمع التكسير الذي يشبه في اللفظ ؛ لأنَّه لا شبه بين أبيات وأمثاله، وبين جمع المذكر السالم، ولا هو فرعه، فحمل عليه لذلك ....." .[٧]

---

(١) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ١٤٤/١ .
(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق ص ١٧١ .
(٣) كالمبرد، والأنباري، والعكبري، ينظر: المقتضب ٦/١، ٧، وأسرار العربية ص ٦٩، واللباب ١١٧/١ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ٥٨/١ .
(٥) ينظر: اللباب ١١٧/١ .
(٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٣/١ .
(٧) ينظر: المصدر السابق نفسه .

بل إنَّ هناك من الباحثين المحدثين من يرى غير ما قررّه سيبويه والجمهور من متقدمي النحويين فادَّعى بمثل ما ذكره أبو حيان في السابق نقلا عن ابن كيسان – فيما نسبه بعض أصحابهم إليه - من أنَّهم إنَّما جاؤوا بالكسرة هاهنا بدلًا من الفتحة للتمييز بين هذا، وغيره ممَّا ينتهي بألف وتاء أصلية نحو: (أوقات، وأبيات)، وهذا التمييز لا يكون في حالة الرفع، والخفض ؛ لأنَّهما يدلان على معنى معيَّن مستقر، إذ إنَّ الرفع للإسناد، والخفض للإضافة، وأمَّا النَّصب فيراه – على حد قوله - حالة فضفاضة تحتمل التجوَّز والتسامح ؛ ولذلك كان التمييز فيها بين هذه الأسماء، وما سواها، فجُعل نصبها بالكسرة تمييزًا لها عن باقي الأسماء .[١]

ولا شك أنَّ ما قاله هذا الباحث مردود عليه أيضًا ؛ لأنه يحتاج إلى برهان، ودليل على ما ادَّعاه كما أنَّ ما ذكره في السابق بعيد كل البعد عن معنى الجمع فيهما، فالتاء أصلية في نحو (أبيات، وأوقات) والمراد هاهنا ما كانت الألف والتاء سببا في دلالته على الجمع المؤنث السالم نحو (هندات) فاحترز بذلك عن نحو (أوقات، وأبيات) فإنَّ كل واحد منهما جمع تكسير ملتبس بالألف والتاء - وليس ممَّا نحن فيه - لأنَّ دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنَّما هو بالصيغة، ومن ثمَّ فليس هناك شبه بين أبيات وأمثاله وبين جمع المذكر السالم، ولا هو فرعه، حتى يحمل عليه، فاندفع بهذا التقرير الاعتراض بمثل أوقات وأبيات .[٢]

المسألة الثانية: وصف المبهم :-

الأسماء المبهمة تشبه المظهرة في وصفها، والوصف بها، تقول: (مررت بهذا الظريف، بزيد هذا) وتشبه المضمر لملازمتها التعريف، واختلاف صيغتها في التأنيث والتذكير، وهي مبهمة بدون صفتها كما أنَّ الموصول مبهم بدون صلته .

فإن قيل: (الموصولات وأسماء الإشارة) معارف، فكيف يجتمع الإبهام والتعريف؟

فالجواب: أنَّ إبهامها إنَّما هو بحسب الوضع لا بحسب الاستعمال، فإنَّها معارف بحسبه [٣]، إلا أنَّ نعتها – أعني الأسماء المبهمة - يخالف نعت غيرها، إذ إنَّها تنعت بأسماء الأجناس، كقولك: (مررت بهذا الرجل)، و(دخلت هذا البستان)، و(جاءني ذلك الرجل) .

(١) ينظر: نحو التيسير دراسة، ونقد منهجي، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ص ١١٣، ١١٤ .
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٧٤/١ .
(٣) ينظر: الكناش ٢٦٣/١ .

ولهذا فــرَّق سيبويه بين نعت المبهم وغيره من المعارف كالعلم معللا لذلك بقوله:

" واعلم أنَّ الأسماء المبهَمة التي توصَف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنْزَل بمنزلة أيّ، وهي (هذا، وهؤلاء، وأولئك، وما أشبهها)، وتوصَف بالأسماء، وذلك قولك:(يا هذا الرجلُ، و يا هذان الرجلان)، صار المبهَم وما بعده بمنزلة اسم واحد، وليس ذا بمنزلة قولك يا زيدُ الطويل، من قبل أنَّك قلت يا زيدُ وأنت تريد أنْ تقف عليه، ثم خِفْتَ أن لا يُعرف فنعته بالطويل، وإذا قلت: (يا هذا الرجل)، فأنت لم ترد أن تقف على هذا ثم تصفه بعد ما تظن أنَّه لم يُعرف، فمن ثمَّ وُصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: (يا رجل)، فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة أيّ، كأنك إذا أردت أنْ تفسرها لم يجزْ لك أنْ تقف عليها ".[(١)]

ومن ثمَّ فإنَّ اسم الإشارة لمَّا كان مبهم الذَّات احتاج إلى ما يبيِّن حقيقته، وذلك لا يكون إلَّا بأحد أمرين: إمَّا باسم جنس نحو: الرجل لدلالته على حقيقة الذات، أو بوصف يختصّ بالذات التي يراد بيانها كالعالم، والكاتب، بالنسبة إلى ذات الإنسان، فلذلك قالوا:(جاءني هذا الرجل)، و(مررت بهذا العالم)، فلمَّا قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله؛ لأنَّ المبهم مثله لا يرفع الإبهام، فلم يبق إلَّا الموصول، وذو اللام، أو المضاف إلى أحدهما، لكنَّ تعيينه بالمضاف إلى ما فيه (أل) ليس قويا؛ لأنَّ تعريف المضاف بالمضاف إليه، وليس تعريفه بتعيينه في نفسه، فكان الأليق بالحكمة أنْ يرفع إبهام المبهم بما هو متعين في نفسه، كذي اللام، لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من مُعَـرَّفِ غيره، فاقتصر على ذي اللام؛ لتعينه في نفسه، وحمل الموصول عليه، لأنَّه مع صلته بمعنى ذي اللام، فالذي ضرب بمعنى الضارب، وأيضا الموصول الذي يقع صفة: ذو لام، وإن كانت زائدة، إلا ذو الطائية .[(٢)]

هذا بالإضافة إلى أنَّ المبهم إنَّما دخل وصلة لخروج ما فيه الألف واللام عن العهد إلى الحضور، فقد يكون الشيء بحضرة اثنين لم يكن بينهما فيه عهد، ويريد أحدهما الإخبار عنه معـرِّفًــا له، فلا يمكنه الإخبار عنه لعدم العهد بينه وبين مخاطبه فيه، فيأتي بأسماء الإشارة ليتوصل بها وينتقل من تعريف العهد إلى

(١) الكتاب ١٨٩/٢ .
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣١٦/٢ .

تعريف الإشارة، كما تقول:(مررت بهذا الظريف) فيصير للإشارة، ولولا ما ذكر آنفا من التوصل (بهذا) إلى ما فيه الألف واللام لما احتاجت إلى صفة ؛ لأنها ليست باسم ثابت لما وقع عليه ثم شركه غيره، فيحتاج إلى فصل بينهما بالنعت، ولهذا خالف حكمه حكم نعت غير المبهم في أن المبهم لا يوصف بالمضاف، ولا يفصل بينه وبين نعته، تقول في غير المبهم: (مررت بزيد غلام عمرو وبزيد ذي المال)، وتقول: (مررت بزيد اليوم الظريف)، ولا تقول: (مررت بهذا اليوم الرجل) .

فالعلة في منع نعت المبهم هاهنا بالمضاف هي: أنَّ المبهم دخل لينقل ما فيه الألف واللام من تعريف العهد إلى تعريف الإشارة، والمضاف تعريفه بالمضاف إليه ولا يتغير.

وكذا العلة في منع الفصل بينه وبين نعته هي: أنَّ المبهم لمَّا أحدث تعريفا لنعته صار كجزء في التعريف للألف واللام، ولا يفصل بين الألف واللام وبين ما اتصلا به، كما أنه أشبه- بهذا أيضا- (أيها الرجل) في عدم الفصل بينهما، فلا يجوز مثلا أنْ تقول: (مررت بهذين الطويل والقصير) على أنْ يكون القصير نعتًا لهذين، وإنَّما لم يجز ذلك لما فيه من فساد الفصل بين المبهم ونعته، لأنَّهما بمنزلة اسم واحد، وهاهنا نجد أنَّ القصير لم يل الإشارة لفصل الطويل بينه، وبين الإشارة، وحكى أبو بكر مبرمان عن بعض أهل النظر، عن علة عدم جواز ذلك فقال: إنَّما لم يجز أنْ يقال :(مررت بهذين الطويل والقصير)، لأنَّ الإشارة تذهب، وذلك أنك إذا قلت: (بهذين الطويلين)، فالإشارة واحدة، وإذا عطفت فالمعطوف يذهب بالإشارة، وهذا تعرفه بالقلب إذا قدرت .[1]

وكما لم يَجُز وصفه بالمضاف فلا يجوز وصفه بالمعارف المخصوصة، لأنَّ حُكْم الصفة أن تكون أعَمَّ من الموصوف، وزيدٌ أخَصُّ مِن المُبهم .[2]

بل ذهب ابن يعيش إلى أنَّ ما بعد الأسماء المبهمة من الأجناس يعرب عطف بيان لا نعتا، وأن إطلاق النحويين عليه لفظ نعت إنَّما هو على سبيل التقريب، فقال معللا لذلك: "واعلم أنّ حقيقةَ هذا النعت، وما كان مثلَه في نحو:(هذا الرجلُ) إنّما هو عطفُ بيان، وقولُ النحويين إنه نعتٌ تقريبٌ، وذلك لأن النعت تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سَبَبه، وهذه أجناسٌ، فهي شرحٌ، وبيانٌ للأوّل

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣٩/٢، ٣٤٠ .
(٢) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٣٣٤/١، ٣٣٥ .

كالبَدَل، والتأكيدِ، فلذلك كان عطفَ بيان، ولم يكن نعتًا ".[١]

وهو ما سبقه إليه المبرد – وتبعه ابن السراج [٢] - ؛ إذ يقول: " فَإِن قلت يَا هَذَا الطَّوِيل جَازَ أَن يكون الطَّوِيل عطفا على هَذَا مُبينًا لَهُ وَيجوز أَن يكون نعتا وَلَيْسَ بِوَجْه الْكَلَام وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَن يُوضح هَذَا باسم فِيهِ ألف وَلَام لَا بنعت لِأَن هَذَا مُبْهَم فَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَن يُفَسر بِمَا يقْصد إِلَيْهِ " [٣].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢٣/١ .
(٢) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٣٦٨/١ .
(٣) المقتضب ٢٦٥/٤

المطلب الثاني

التقديم والتأخير

المسألة الأولى: حكم تقديم خبر المبتدأ المشتمل على ضميره:-

يرتبط الخبر بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، ولهذا كان الأصل في الجملة الإسمية أنْ يتقدم المبتدأ، ويتأخر عنه الخبر؛ لأنَّ المبتدأ هو المحكوم عليه فلابد من تقديمه ليتحقق الفائدة، ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: (قائمٌ زيدٌ) عند جمهور البصريين[(١)]، وهذا بخلاف ما عليه الكوفيون[(٢)] من القول بمنعه .

وعليه اختلف النحويون فيما بينهم حول جواز تقديم خبر المبتدأ عليه من عدمه، على مذهبين، نجملهما على النحو التالي :

المذهب الأول:

وهو ما ذهب إليه جمهور البصريين من القول بجواز تقديم خبر المبتدأ عليه، سواء أكان مفردًا نحو: (قائمٌ زيدٌ)، أم جملة نحو: (أبوهُ قائمٌ زيدٌ).

قال سيبويه: " وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أنْ يقول: (قائمٌ زيد)، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: (ضرب زيدًا عمرٌو)، وعمرٌو على ضرب مرتفع، وكان الحد أنْ يكون مقدَّمًا ويكون زيدٌ مؤخرًا، وكذلك هذا، الحد فيه أنْ يكون الابتداء فيه مقدَّمًا، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: (تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك)...".[(٣)]

واحتج البصريون لمذهبهم بأدلة من السماع، والقياس:

فمن أدلتهم على ذلك من السماع: احتجاجهم بما ورد عن العرب من تقديم الخبر على المبتدأ شعرًا، ونثرًا، فمن الشعر، قول الشاعر:

إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِن مُحاربٍ أبُوهُ ولا كانت كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهُ[(٤)]

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢، المقتضب ١٩٠/٤، الأصول في النحو لابن السراج ٦٠/١، شرح كتاب سيبويه ٤٥٧/٢، ٤٥٨، التعليقة على كتاب سيبويه ٢٨٠/١، ٢٨١، الإنصاف ٥٦/١ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٥٦/١، التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٤٥، اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٢/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٥/١ .

(٣) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٤) بيت من الطويل، وهو للفرزدق من قصيدة له في مدح الوليد بن عبد الملك، وهو في ديوانه ص٣١٢، ومن شواهد الخصائص ٣٩٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٥٤/١، ومغنى اللبيب ١١٦/١.

والتقدير في هذا البيت: (أبوه ما أمه من محارب)، وهذا من تقديم الخبر وهو جملة على المبتدأ.

ومن النثر قول العرب: (تميمي أنا)، والأصل: (أنا تميمي)، وقولهم : (مَشْنوءٌ مَنْ يشنؤُك)، والأصل: (من يَشنؤُك مشنوءٌ)، و(في بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمُ)[1]، والأصل : (الحَكَمُ يُؤتَى في بَيتِهِ) حيث تقدم الضمير في هذه المواضع على الاسم الظاهر.

وأمَّا احتجاجهم على هذا بطريق القياس فمن وجهين[2] :

أحدهما: أنَّ الخبر يشبه الفعل، والفعل يتقدم ويتأخر .

الثاني: أنَّ الخبر يشبه المفعول؛ لأنَّه قد يصير مفعولًا في قولك: (ظننتُ زيدًا قائمًا)، والمفعول يجوز تقديمه، وكذلك خبر (كان) يتقدم على اسمها، وخبر (إنَّ) يتقدم على اسمها إذا كان ظرفا، فكذلك ههنا.

وقد نقل بعضُ النحويين – كابن مالك[3]، والرضي [4]- عن الأخفش القول بجواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على ما أُضيف إليه المبتدأ .

كما أجاز ابن مالك تقديم خبر المبتدأ عليه بشرط ألا يوقع في لبس كأنْ يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، ونص على ذلك في شرحه للتسهيل، فقال:

"ولو كان المبتدأ مخبرًا عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو:(زيدٌ قامَ)، لم يَجْز تقديم الخبر، لأنَّ تقديمه يُوهم كون الجملة مركبة من(فعل، وفاعل)، فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك: في (الزَّيدُون قاموا، قاموا الزيدُون)، على أنْ يكون(قاموا) خبرًا مقدَّمًا، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة: (أكلُوني

والشاهد في قوله الشاعر: (ما أمُّه من محاربٍ أبوهُ)، حيث قدم الخبر، وهو جملة: (ما أمه من محارب) على المبتدأ، وهو (أبوه)، وهذا جائز عند جمهور البصريين .

(١) " وهذا مما زعمت العرب عن ألسُنِ البهائم قَالوا: إن الأرنب التقطتْ ثمرةً، فاختلسها الثعلب فأكلها، فانطلقا يختصمان إلى الضب فَقَالت الأرنب: يا أبا الحِسْل فَقَال: سميعاً دَعَوْتِ، قَالت:

(١) " وهذا مما زعمت العرب عن ألسُنِ البهائم قَالوا: إن الأرنب التقطتْ ثمرةً، فاختلسها الثعلب فأكلها، فانطلقا يختصمان إلى الضب فَقَالت الأرنب: يا أبا الحِسْل فَقَال: سميعاً دَعَوْتِ، قَالت:
أتيناك لنختصم إليك، قَال: عادِلاً حَكَّمْتُما، قَالت: فاخرج إلينا، قَال: في بيته يُؤتى الحكم " .، ينظر: مجمع الأمثال للميداني ٧٢/٢ .

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٢/١ .

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٠/١ .

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ .

البراغِيث) ؛ لأنَّ تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح ".[١]

وصرَّح أيضا باختياره لمذهب الأخفش في جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على ما أُضيف إليه المبتدأ، فقال:

"وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أُضيف إليه المبتدأ، وسوَّى في ذلك بين ما الصالح للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: في دارِهِ قيامُ زيد، وبيَّن ما لا يصلح لذلك نحو: في دارها عبدُ هندٍ، وبقوله أقول؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كشيء واحد فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرًا معه، إلَّا أنَّ تقديم ضمير ما يصلح أنْ يُقام مقام المضاف أسهل، ومنه قول العرب: في أكفانه درج الميت" .[٢]

أمَّا الرضي فقد ذكر أنَّ بعضَ البصريين يمنعون تقديم خبر المبتدأ المشتمل على ضمير ما أُضيف إليه المبتدأ، ولكنه مع هذا اختار مذهب الأخفش في جواز تقديم الخبر، وعلل لذلك بأنَّ المضاف إليه عُرض له بسبب التركيب الإضافي مع المبتدأ، مرتبة التقديم تبعًا للمبتدأ، فقال:

"ومنع بعضُ البصريين من نحو: في دارِهِ قيام زيد، وفي دارها عبد هند؛ وذلك لأنَّ المبتدأ حقه التقديم، فجاز عود الضمير من الخبر إليه، نحو: في دارِهِ زيدٌ، فأمَّا ما أُضيف إليه المبتدأ فليس له التقدم الأصلي والأَوْلَى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش؛ وذلك لأنَّه عرض للمضاف إليه بسبب التركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ، وصيرورته معه كاسم واحد، مرتبة التقديم تبعًا للمبتدأ، وإنْ لم يكن له ذلك في الأصل، وقد ورد في كلامهم: في أكفانه درج الميت".[٣]

المذهب الثاني:

وهو ما ذهب إليه الكوفيون من القول بمنع تقديم خبر المبتدأ عليه سواء أكان مفردًا أم جملة .

واحتجوا لمذهبهم بطريق القياس، فقالوا:

(١) شرح التسهيل ٢٩٨/١ .
(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٠٠/١ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١ .

بأن هذا يُؤدِّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلت:(أبوهُ قائمٌ زيد) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد ؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ونصوا على أنَّه لا خلاف في أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أنْ لا يجوز تقديمه عليه[(١)] كما أنَّ في تقديم الخبرِ ما يلزمُ منه الإضمارُ قبلَ الذِّكر، فيمتنعُ كما امتَنَعَ قولهم: (ضَرَبَ غلامُه زيدًا) إذا جعلتَ الغلام فاعلًا، وليس لذلك إذا جعلته مفعولًا ؛ لأنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكر هنا في اللفظ، والتَّقديم من التأخير، وأجيب عن ذلك: بأنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكرِ لفظًا جائزٌ إذا كان في تقديرِ التَّأخير، وهو كذلك ها هُنا.[(٢)]

ولهذا ردَّ بعضُ النحويين ما ذهب إليه الكوفيون، وما احتجوا به، حيث حكم الأنباري بفساد ما احتج به الكوفيون في هذا - بطريق القياس -، فقال :

" وقولهم – يعني بذلك جمهور الكوفيين -: لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى أنْ يتقدم ضمير الاسم على ظاهره، قلنا: هذا فاسد ؛ وذلك لأنَّ الخبر وإنْ كان مقدَّمًا في اللفظ إلَّا أنَّه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدَّمًا لفظًا متأخرًا تقديرًا، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع (ضَربَ غُلامَهُ زيدٌ) إذا جعلت زيدًا فاعلًا وغلامه مفعولًا؛ لأنَّ غلامَه وإنْ كان متقدمًا عليه في اللفظ إلا أنَّه في تقدير التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير" .[(٣)]

كما رَدَّه ابن يعيش، وعلَّل لذلك بأنَّ تقديم المُضمَر على الظاهر إنَّما يمتنع إذا تقدم لفظًا ومعنى، حين قال: " وأمَّا قولهم: إنَّه يؤدي إلى تقديم المضمر على الظاهر، فنقول: إنَّ تقديم المضمر على الظاهر إنَّما يمتنع إذا تقدم لفظًا ومعنى، نحو: (ضَرَبَ غلامُه زيدًا)، وإمَّا إذا تقدم لفظًا والنية التأخير، فلا بأس به نحو: (ضرب غلامَه زيدٌ)، ألا تري أنَّ الغلام ههنا مفعول، ومرتبة المفعول أنْ يكون بعد الفاعل، فهو وإنْ تقدم لفظًا فهو مؤخر تقديرًا وحكمًا، ومنه قوله تعالي: ﴿**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى**﴾[(٤)] .... " .[(٥)]

وبعد ....، فالذي يظهر لي هو ترجيح ما ذهب إليه جمهور البصريين ومن تبعهم من النحويين من جواز تقديم خبر المبتدأ سواء اشتمل على ضمير المبتدأ أم

(١) ينظر: الإنصاف ٥٦/١ .
(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٤٨ .
(٣) الإنصاف ٥٨/١ .
(٤) من الآية ٦٧ من سورة طه .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٥/١ .

على ضمير ما أُضيف إليه المبتدأ وذلك لأن هذا المذهب مُؤيَّد بالسماع، والقياس، ولأنَّ الحكمة تقتضي أنْ يكون رتبة العامل قبل رتبه المعمول، وإذا ثبت ذلك، جاز تقديم خبر المبتدأ عليه وإنْ كان فيه ضمير؛ لأنَّ النية فيه التأخير، من قبل أنَّ مرتبة المبتدأ قبل الخبر بلا خلاف .

وإذا كان الأنباري، وغيره من النحويين قد صرحوا بأنَّ الكوفيين عمومًا لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه ألبته، فهناك بعض النحويين [(١)] ممَّن نقلوا عن الكوفيين القول بأنهم يُجيزون تقديم الخبر إذا اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، في نحو: (في دارهِ زيدٌ)، فنقل المنع عن الكوفيين على إطلاقه ليس بصحيح، ومن هنا يتضح أنَّ هناك إجماعًا بين البصريين، وبين الكوفيين على جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير المبتدأ .

وليس أدلّ على هذا ممَّا ذكره ابن مالك من إجماع النحويين بلا خلاف على جوازه في نحو: (في دارهِ زيدٌ)، حين قال في سياق حديثه عن الخبر: " نحو: (في دارهِ زيدٌ)، جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنه مُقدَّم الرتبة، فأُجمِع على جوازه، كما أُجمِع في باب الفاعل على جواز نحو: (ضربَ غلامَهُ زيدٌ) ".[(٢)]

المسألة الثانية: حكم تقديم خبر (إنَّ) على اسمها :-

ومن أمثلة ذلك عدم جواز تقديمُ خبر(إنَّ وأخواتها) ولا اسمِها عليها، ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم، فلا يجوز لك أنْ تقول: (إنَّ منطلقٌ زيدًا) ؛ لأنَّها فيما علل به النحويون مُشَبَّهةٌ بالأفعال وقد اتسع فيها بتقديم منصوبها على مرفوعها، وهي فروع في العمل على تلك الأفعال المشبهة بها، فلا تتصرف تصرف الأصول[(٣)]، فلَو فعلت ذَلِك للزمك أَن تصرفها فِي أَنْفسهَا، وَهَذَا محَال [(٤)]، وعليه فإذا جاز التقديمُ في الأفعال، في نحوُ قولك: (قائمًا كان زيدٌ)، و(كان قائمًا زيدٌ)، فلا يجوز ذلك في هذه الحروف، لأنَّ هذه الحروف جامدة، لا تَقول فِيهَا: (فعل، وَلَا فَاعل)، كَمَا كنت تَقول فِي :(كَانَ يكون وَهُوَ كَائِن)... إلخ [(٥)]، اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يكون الخبرُ ظرفًا،

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٠/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٢٨/١ .
(٢) شرح التسهيل ٣٠٠/١ .
(٣) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ١٦٩ .
(٤) ينظر: المقتضب ١٩٠/٤ .
(٥)) ينظر: المقتضب ١٠٩/٤ .

أو جارًّا ومجرورًا، كما في نحو: (إنَّ في الدار زيدًا)، وعلتهم في هذا التقديم أنّهم تَوسَّعوا في الظروف وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال.(١)

وممَّا عللوا به أيضا لامتناع تقديم خبر (إنَّ) على اسمها؛ وكذا بقية أخواتها؛ أنَّ المرفوع إذا ولي رافعه، وأُضمر استتر فيه؛ كقولك :(زيدٌ قام)، والأصل:(قام هو)، فلو وليها الخبر المرفوع وهو مضمرٌ لم يخل من أن يستتر فيها، ويضمر أو يظهر معها، فإن أُضمر فيها لم يجز، إذ الحروف لا يضمر فيها، لاختصاص الأفعال بهذا الحكم ؛ لقوة دلالتها على الفاعلين؛ وكذا ما أجري مجراها من الأسماء؛ وإن أُظهر معها كان مخالفةً لأصل الوضع من حيث امتناع ظهور ضمير المرفوع مع الرافع إذا وليه ؛ فلمَّا كان تقديم الخبر على الاسم في(إنَّ وأخواتها) يؤدي إلى هذا، أُلزمت تقديم منصوبها إلا أنْ يكون خبرها ظرفًا، أو ما جرى مجراه كما سبق، فذاك ممَّا اتسع فيه .(٢)

على أن أجود ما يقال في ذلك - والله أعلم-: أنّ اختصاصها بالجملة الاسمية هو الذى أوجب لها العمل (٣)، من حيث إنَّ الحروف العاملة تأتي على أربعة أقسام: جار كحروف الجر، وجازم كحروف الجزم، وناصب كحروف النداء ، وناصب رافع، وهي ثمانية أحرف هذه الستة: (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ) ،(وما) المشبهة بليس، و(لا) المشبهة بإنَّ، وهَذِهِ الْحُرُوف – أعني (إنَّ وأخواتها) - إنما أعملت لأنها أشبهت الأفعال من عدة أوجه منها (٤):

الأول: أنَّها مختصة بالأسماء كالأفعال الناسخة، الثاني: أنها تدخل على المبتدأ، والخبر ككان، وظننت وأخواتهما، الثالث: أنها مبنيات على الفتح كالأفعال الماضية .

هذا بالإضافة إلى أنَّها عملت هذا العمل أيضا دون غيرها من حروف المعاني إلا الأقل، لشبهها بالأفعال شبهًا قويًا – من حيث المعنى-، فمعانيها معاني الأفعال، وألفاظها مقاربة لألفاظها، فـ (إنَّ) و(أنَّ) بمعنى أؤكد، و(لكنَّ) بمعنى أستدرك، و(كأنَّ) بمعنى أشبه، وهي مركبة من كاف التشبيه و(أنَّ) التي للتوكيد، ولتركيبها معها حكم في المبالغة صحيح، و(ليت) بمعنى أتنمى؛ و(لعلَّ) بمعنى أترجى، وأتوقع.(٥)

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٦/١ .
(٢) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ١٨٢ .
(٣) ينظر: المقاصد الشافية ٣٠٦/٢ .
(٤) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص ١٤٧ .
(٥) ينظر: المرتجل لابن الخشاب ص ١٦٩ .

ولقائل أن يقول: إنّ هذه الحروفَ إنّما عملت لشبهها بالأفعال اتفاقًا، وإذا كان كذلك فينبغي ألّا تعمل في الخبر، لأن ذلك يؤدّى إلى التسوية بين الأصل، والفرع .

ويمكن الرد على هذا الإشكال بأن يقال :

إنَّ هذه الحروف قد أشبهت الفعل لفظًا ومعنًى – كما ذكر في السابق -، واقتضى هذا الشبه العمل في الأمرين – في الاسم والخبر- لقوة شبهها به، والفعل يرفع وينصب، فوجب أن تكون مثله، وقد تعارض القياسان، ورجح الأنباري مذهب البصريين بالقياس [(١)] ؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا وهو يعمل الرفع .

وأما ضعفُ الفرع فهو موجود في جهة أخرى من حيث امتناع تقديم مرفوعها على منصوبها وغير ذلك من الأحكام .[(٢)]

فضلا عن أنَّ هذه الحروف - أعني (إنَّ وأخواتها)- قد خولف بين عملها، وبين عمل الفعل بأنْ قدم فيها المنصوب على المرفوع، لأنها فرع عن الفعل في العمل، والفروع تنحط أبدًا عن درجات الأصول [(٣)].

---

(١) ينظر: الإنصاف ١٥٠/١ .
(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣٠٩/٢ .
(٣) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٩٧/١ .

المطلب الثالث
النعت أو الصفة
المسألة الأولى: الموصوف أخص من الصفة أو مساو لها :-

حيث اختلف النحويون في تبعية المعرفة الأخص لمعرفة أقل منها – أعني في التعريف - فَجُلُّ النحويين على أنَّ المضمرات هي أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة، ثمَّ الأعلام، ثمَّ أسماء الإشارة، ثمَّ ما عرف باللام، والموصول في رتبته، وما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنَّه في رتبة العلم، حيث ذهب جمهور النحويين إلى أنّ المضمرات أخصّ المعارف ثم العلم، ثم المبهم، وما أضيف إلى معرفة من المعارف فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف، ثمَّ ما فيه الألف واللام، وذهب قوم إلى أنَّ المبهم أعرف المعارف، وذهب قوم آخرون إلى أنَّ أعرف المعارف العلم، ثمّ المضمر، ثم المبهم، ثم ما عرّف بالألف واللام، وما أضيف إلى معرفة فحكمه حكم ذلك المضاف إليه في التعريف[(١)] وقد أجروا على هذا الذي قرروه حكم النعت، ومرادهم من هذا أنَّ تلك المعارف الخمس - من المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما - لا يوصف ممَّا يصح أنْ يوصف [(٢)] بما يصح الوصف به منها إلا أنْ يكون الموصوف أخص، أي أعرف من صفته، أو مثلها في التعريف، فلم يوصف بالمضمر - على سبيل المثال - ؛ لأنَّ الصفة تدلُّ على معنى في الموصوف، والمضمر وضع ليدلَّ على الذات، ويجب أن يكون الموصوف أخصَّ من الصفة أي: أعرف منها، أو مساويا لها، ولا يجوز أن تكون الصفة أخصَّ منه أي: أعرف منه ؛ لأنّه المقصود بالنسبة المفيدة، والصفة غير مقصودة بذلك .[(٣)]

---

(١) ينظر: الكتاب ٥/٢، والأصول في النحو لابن السراج ٢٦/١، ٢٧، والإنصاف ٢/ ٥٨١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٩٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٤٧ .

(٢) لأنّ اللفظ منه ما لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر، ومنه ما يوصف ولا يوصف به وهو العلم، ومنه ما يوصف به ولا يوصف وهو الجملة الخبريّة، ومنه ما يوصف ويوصف به وهو المعرّف باللام والمضاف والإشارة، وإنّما لم يوصف المضمر لأنّ بعض المضمرات وهو (أنا) في غاية الوضوح فلا يحتاج إلى توضيحه بالصفة، وكذلك المخاطب يوضحه الحضور والمشاهدة فلا اشتراك فيما هذا شأنه، وإذا انتفى موجب الوصف وهو الاشتراك انتفى الوصف، ينظر: الكناش ٢٢٧/١.

(٣) ينظر: الكناش ٢٢٧/١ .

كما أنَّ الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، والموصوف – كما ذكر آنفا - هو المقصود، والصفة فضلة، فكان المقصود أولى بأن يكون أدل من غير المقصود وهو معنى قولهم: أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة، وعليه فقد ثبت أنه إذا كان الموصوف والصفة غير متساويين في التعريف فالأولى بالأخصية الموصوف [(١)]، إذ لا يوصف المعرّف باللام باسم الإشارة لأنّه أخصّ من المعرّف باللام، فلا يقال: (مررت بالرجل هذا)، والعكس صحيح، فتراد الصّفة، ويلزم أن يوصف اسم الإشارة بالمعرّف باللّام ، كما أن العلم يوصف بثلاثة أشياء، بالمبهم، وبالمعرّف باللام، وبالمضاف، لكون العلم أخصّ من هذه الثلاثة، لأنّه في أوّل أحواله وضع لشخص معيّن بخلاف المبهم فإنّه لا يستقرّ على مسمّى، وبخلاف المعرّف باللام فإنّ تعريفه لا بذاته بل بالألف واللام، ولذلك يزول عنه التعريف بزوالهما، وكذلك تعريف المضاف بغيره فالعلم أخصّ منها.[(٢)]

وتأسيسا على ما سبق ينبغي أن تُعرف جيدا مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض حتى يبنى عليها الحكم في قولهم: (الموصوف أخص أو مساو للصفة في التعريف) ؛ لأن الأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساويا له، نحو: (رأيت زيدا الفاضل)، و(رأيت الرجل الصالح) .[(٣)]

ولهذا قال سيبويه:

"واعلم أنَّ المعرفة لا توصَف إلا بمعرفة، كما أنَّ النكرة لا توصَف إلا بنكرة" .[(٤)]

كما قال أيضا في علة امتناع وقوع (أخيك) صفة للمعرف بالألف واللام في نحو قولك مثلا: (مررت بالطويل أخيك): " وإنَّما منع أخاك أن يكون صفة للطويل أنَّ الأخ إذا أضيف كان أخصَّ؛ لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره، فإنَّما ينبغي لك أن تبدأ به وإن لم تكتفِ بذلك زدتَ من المعرفة ما تزداد به معرفة، وإنَّما منع هذا أن يكون صفة للطويل، والرجل أن المخبِر أراد أن يقرب به شيئا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك، دون سائر الأشياء، وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك ولا يريد أن يعرفكه بعينك، فلذلك صار هذا يُنعت بالطويل ولا يُنعت

(١) ينظر: الكتاب ٧/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤١/٢، وأمالي ابن الحاجب ٥١٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ .
(٢)) ينظر: الكناش ٢٢٨/١ .
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٣ .
(٤) الكتاب ٦/٢ .

الطويل بهذا، لأنه صار أخصَّ من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب، وإذا قال الطويل فإنما عرفه شيئا بقلبه دون عينه، فصار ما اجتمع فيه شيئان أخص ".[١]

في حين ذكر أبو علي الشلوبين فيما نقله عن الفراء أنَّه كان ينعت الأعم بالأخص، وحكى عنه (مررت بالرجل أخيك) على النعت، وهذا بخلاف ما عليه سيبويه وجمهور النحويين، فقد ذهبوا إلى أن النعت لا يكون إلا مساويا للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفا، وهو الصحيح، والاستقراء يدل عليه، وأمَّا (مررت بالرجل أخيك) فالتابع فيه بدل لا نعت، وكيف ينعت بما هو غير مشتق ؟ [٢]

أمَّا ابن مالك فقد سلك بنا مسلكا آخر غير ما نحن فيه، حين قال: إنَّه لا يمتنع كون النعت أخص من المنعوت، في نحو قولك: (رجل فصيح)، و(لحان) و(مهذار) ... إلخ .[٣]

ولا أدري ما الذي أدخل قضية(نعت النكرة بالنكرة) في قضية(نعت المعرفة بما يساويها في المعرفة، أو بما هو أقل منها في التعريف)؛ إذ لا يظهر كون النعت في الأمثلة التي ذكرها أخص من المنعوت؛ لأنَّ شياع(فصيح، ولحان) في الصفات كشياع (رجل، وغلام) في الأسماء والكلمة الشائعة في جنس نكرة بلا شك، وإذا كان كذلك فكيف تثبت الخصوصية لنكرة دون نكرة.

فإنْ قيل إنَّ: (رجلًا فصيحًا) أخص من(رجل)، وإنَّما صار أخص بانضمام فصيح إليه فمن ثم نسبت الخصوصية إلى النعت في المثال المذكور وشبهه.

فالجواب: أنَّ الخصوصية إنَّما حصلت بمجموع النعت مع المنعوت فهي (للرجل الفصيح)، وليست للفصيح وحده .[٤]

ولهذا فــرَّق أبو حيان بين المعرفة والنكرة في باب النعت معترضا على ما ذكره ابن مالك – فيما سبق – بقوله:

" وهذا الذي ذكره – يعني ابن مالك - من أنَّ النعت لا يمتنع أنْ يكون أخص من المنعوت غير مسلم له على الإطلاق، أمَّا في النكرات فصحيح، وأمَّا في المعارف فنصوص أئمتنا على أنَّ النعت يكون في درجة المنعوت تعريفا، أو دونه في

(١)الكتاب ٧/٢ .
(٢) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٣١٧/٧ .
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٣، ٣٠٨ .
(٤) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٣٣١٧/٧ .

التعريف، أمَّا أنْ يكون أعرف من المنعوت فلا هذا مذهب البصريين " [(١)]، وعلته في ذلك: " أنَّ الاختصار مُؤْثِرٌ على التطويل وإذا كان كل واحد منهما موصلا إلى الغرض المقصود وجب لذلك أن يبدأ بالأخص ليقع الاكتفاء به فإن منع من الاكتفاء به عروض اشتراك أتى من النعوت بما يرفع به ذلك الاشتراك ولم نجد من الأسماء ما يرفع به ذلك الاشتراك إلا المساوي أو الأعم " .[(٢)]

وممَّا يؤيد ذلك في باب البدل أنَّ وجه الاستشهاد في قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ**﴾ [(٣)] هو: وقوع جملة ﴿**أَمَدَّكُمْ**﴾ الثانية (بدل بعض من كل) من ﴿**أَمَدَّكُمْ**﴾ الأولى؛ لأنَّها أخص منها؛ لأنَّ (ما تعلمون) يشمل الأنعام، وغيرها .

المسألة الثانية: الوصف بين الحالية والخبرية عند البصريين والكوفيين

ومن ذلك ما إذا وجد اسم مخبر عنه بظرف، أو جار ومجرور وقد صحبهما وصف – متقدمًا كان أو متأخرًا-، وفي مثل هذا قد يحسن السكوت على المخبر عنه مع الظرف أو المجرور لتتم بهما الفائدة، وهو ما يسمى بالظرف التام (٤)، ولهذا ثلاث صور[(٥)]:

إحداها: أن لا يتكرر الظرف ولا المجرور ولا المخبر عنه .

والثانية: أن يتكرر أحدهما دون المخبر عنه .

والثالثة: أن يتكرر أحدهما والمخبر عنه .

أما الصورة الأولى:

وفيها إجماع بين النحويين على أنه إذا لم يكرر الظرف يجوز في الوصف الرفع، والنصب .

فيجوز فيها جعل ذلك الاسم – أو بالأحرى الوصف - المصاحب المخبر عنه والظرف خبرا، وحالا بلا خلاف كما في نحو: (في الدار زيد قائم وقائما) فمع

(١) التذييل والتكميل ٣٣٥/٧ .
(٢) المصدر السابق نفسه .
(٣) الآيتان ١٣٢، ١٣٣ من سورة الشعراء .
(٤) ينظر: الكتاب١٢٥/٢، ١٢٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٥/٢، والإنصاف ٢١٠/١ .
(٥) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٣١٠/٥ .

النصب يتعين الظرف للخبرية، ومع الرفع جاز كونه خبرا عند من يرى جواز تعدد الخبر، وجاز كونه في محل نصب متعلقا بذلك الاسم الواقع خبرا، وظاهر كلام سيبويه حمله على الثاني؛ لئلا يلغى الظرف متقدما، وإن أخرته عن المخبر عنه كان الرفع هو المختار عنده .[١]

إلا أن المبرد يسوى بين النصب والرفع في هذا، قدم الظرف أم أخر[٢].

وأما الصورة الثانية:

فقد ذهب البصريون[٣] فيها إلى القول بأن النصب غير واجب في الوصف إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون[٤] من القول بوجوب النصب في الوصف إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، كما في نحو:(في الدَّار زيد قائمًا فيها)[٥]، وعليه فإنَّه في تلك الصورة يجوز الوجهان عند البصريين الرفع، والنصب، إلا أنَّ النصب في الوصف عندهم غير واجب، وإن تكرر الظرف .

وقد ادعى الكوفيون بأنَّ النصب في مثل هذا لازم ؛ لا جائز، حيث ذكر الفراء[٦] القراءتين في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ ورجح قراءة الجمهور(خالدين) بالنصب على أنَّها حال، ثم ذكر قاعدة في الظرف المكرر خلاصتها :(إذا وقع وصف بين ظرفين فإن كان الظرفان متعلقهما واحد تعين النصب في الوصف كما في هذه الآية، لأنَّ الصفة – على حد قوله – يعني الجار والمجرور قَدْ عادت عَلَى النار مرتين، والمعنى للخلود، وإنْ اختلف متعلق الظرفين جاز النصب، والرفع كما في قولك :(عبد الله في الدار راغب فيك)، فتقول: (راغبٌ)،(راغبًا) على السواء، لأنَّ الظرفين مختلفان في التعلق فجاز الأمران.

واحتجوا لمذهبهم بأدلة من السماع، والقياس[٧] :

فمن أدلتهم على هذا من السماع، قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ

(١) ينظر: الكتاب ١٢٥/٢، ١٢٦.
(٢) ينظر: المقتضب ٣١٧/٤ .
(٣) ينظر: الكتاب ١٢٥/٢، ١٢٦، والإنصاف ٢١٠/١ .
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٦/٣، والإنصاف ٢١٠/١ .
(٥) ينظر: الإنصاف ٢١٠/١ .
(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٦/٣ .
(٧) ينظر: الإنصاف ٢١٠/١، التذييل والتكميل ١٢٥/٩ .

خَالِدِينَ فِيهَا﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾ [2]، ووجه الدلالة من هاتين الآيتين أن القُرَّاء أجمعوا فيهما على النصب في كل من ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾، ﴿خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾، ولم يُرْوَ عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منهما بالرفع.

ومن أدلتهم على هذا من القياس، قولهم: أننا إذا حملناه – يعنون بذلك الوصف - على النصب يكون الظرف الأول خبرًا للمبتدأ، ويكون الثاني ظرفًا للحال؛ فيكون على هذا كلامًا مستقيمًا لم يُلْغَ منه شيء، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا: (في الدار زيد قائم فيها) ؛ فإنه تبطل فائدة (في) الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة .

كما احتجَّ البصريون لمذهبهم أيضًا بأنْ قالوا:

الدليل على أنَّ الرفع جائز أنَّا أجمعنا على أنَّه إذا لم يكرر الظرف أنَّه يجوز فيه الرفع، والنصب، فكذلك إذا كرر؛ واحتج سيبويه لهذا أيضا بأدلة من السماع، وهي أنَّ هذه التثنية، والتكرير قد أُتي بها في القرآن، وسائر الكلام[3]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾[5] (وهم) الثانية تثنية وتوكيد؛ لأنّ تقديره: (وهم كافرون بالآخرة) وإذا جاز: (فيك زيد راغب فيك)، ودخول فيك الثانية وخروجها سواء في إعراب ما فيه، فمثله قولك: (في الدار زيدٌ قائمٌ فيها) [6] .

ولهذا ردُّوا ما ذهب إليه الكوفيون بأن قالوا: وأمَّا قول الكوفيين: إنَّه ما جاء في القرآن الرفع فيما كرر فيه المستقر، فهذا لا يدل على أنَّ الرفع غير جائز، وإنَّما يدل على أنَّ النصب أجود منه .

كما ردَّوا عليهم قولهم: بأنَّه لم يروَ عن أحد من القُرَّاء بالرفع في الآيتين الكريمتين – محل الاستدلال - فوجب أنه لا يجوز في هذا إلا النصب، بأنهم لا

(١) من الآية ١٠٨ من سورة هود .
(٢) من الآية ١٧ من سورة الحشر .
(٣) ينظر: الكتاب ١٢٥/٢، ١٢٦ .
(٤) من الآية ٤٥ من سورة الأعراف .
(٥) من الآية ١٩ من سورة هود .
(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٦/٢ .

يسلمون بذلك؛ لما روي عن الأعمش أنه قرأ ﴿خالدان فيها﴾ بالرفع[١]، فضلا عن أنه ليس من الضرورة أنه لم يقرأ به – أعني وجه الرفع - أحد من القراء أن لا يكون كلامًا جائزًا فصيحًا .

إلا أنه يمكن التوفيق بين ما ذهب إليه البصريون والكوفيون في مثل هذا، بأنْ يقال: إنَّ البصريين وإن كانوا يرون جواز الرفع هاهنا، لكنهم مع هذا لا ينكرون وجه النصب فيه، وكون النصب أجود منه كما ذهب إليه الكوفيون لنزول القرآن به، أو لحمل الكلام على ما فيه فائدة، لا ينافي جواز الرفع فيه، وإن كان مرجوحا على النصب، لورود السماع به حيث نزل به القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾[٣]، ومع هذا ليس كل كلام جار صحيح جاء في القرآن، إذ لم يأت في القرآن: (ما زيد قائم)، ولا خلاف في أنه جيّد فصيح، إضافة إلى أنَّ تكرار الظرف مع الرفع آخرًا وإن أفاد بهذا ما أفاده الأول فقد جيء به لضرب من التأكيد، والتأكيد في كلام العرب سائغ، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة مثلما قال الكوفيون[٤].

كما أنه قد أشكل عند بعض العلماء - كما ذكر الزركشي هذا في كتابه – جعل قَوْلِهِ تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حَالا مُؤَكِّدَةَ لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾؛ لأَنَّ شَرْطَ الْحَالِ الانْتِقَالُ، وَلَا يُمْكِنُ ذَلِكَ هُنَا، وأجاب الزركشي عن هذا الإشكال، بقوله: " فَإِنَّا نَقُولُ ذَلِكَ شَرْطٌ فِي غَيْرِ الْمُؤَكِّدَةِ، وَلَمَّا لَمْ يَقِفِ ابْنُ جِنِّي عَلَى ذَلِكَ قَدَّرَ مَحْذُوفًا أَيْ مُعْتَقَدًا خُلُودَهُمْ فِيهَا ؛ لِأَنَّ اعْتِقَادَ ذَلِكَ أَمْرٌ ثَابِتٌ عِنْدَ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ فَلِهَذَا سَاغَ مَجِيئُهَا غَيْرَ مُنْتَقِلَةٍ "[٥]، وعليه فقد تطرق إلى هذا الدليل احتمال كون قوله تعالى ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ حالا من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ أو لا، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، فكون (خالدين) في قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ منصوبة وجوبا على الحالية، ولا

(١) تنظر تلك القراءة في: معاني القرآن للفراء ١٤٦/٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٧٢٦/٢ .
(٢) من الآية ١٠٨ من سورة هود .
(٣) من الآية ١٧ من سورة الحشر .
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٦/٢، والإنصاف ٢١١/١.
(٥)) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤٠٣/٢ .

يجوز فيها غير هذا كما قال الكوفيون ممَّا يحتاج إلى إعادة نظر، لأنها قد ترد منصوبة على غير الحالية، وإنما تنصب بما استقر في الظرف المتقدم وهو: (في الجنة) من قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾، وقد ترد مرفوعة عند بعض القراء – والله أعلم - على الخبرية على رأي من أجاز تعدد الخبر، أو على التوكيد، وهذا سائغ عند العرب كما ذكر آنفا لتقوية الكلام وتوكيده، وبهذا يتقرر ما ذهب إليه البصريون من جواز النصب فيها، لا لزومه .

وأما الصورة الثالثة:

فهي كالصورة الثانية في جواز الوجهين لكن الرفع راجح فيها على النصب لنزول القرآن العزيز به كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [(١)].

المسألة الثالثة: جريان الوصف على غير صاحبه:-

ومن أمثلة ذلك عند النحويين – وبخاصة جمهور البصريين[(٢)] - أنَّ الوصف - كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرهم- فرع عن الفعل في العمل وتحمل الضمير، وإذا انضم إلى ذلك جريانه على غير من هو له، فقد انضم فرع إلى فرع ؛ فيجب عندهم في مثل هذا إبراز الضمير سواء أمن اللبس، أم لم يؤمن، ليظهر أثر القصور، ويمتاز الفرع عن الأصل .

وهذا بخلاف ما عليه الكوفيون[(٣)] من عدم وجوب إبرازه إلَّا إذا خيف اللبس كقولك مثلا:(زيد عمرو ضاربه هو)، فـــ (هو) فاعل مسند إلى ضاربه، و(هو) عائد على زيد، والهاء عائدة على عمرو.[(٤)]

وقد استدل البصريون على صحة مذهبهم بأدلة منها ما يلي:

الدليل الأول: يقولون: إنَّ الضمير إذا جرى على غير من هو له، وكان الكلام ملبسا، وجب إبراز الضمير عندنا، وعندكم - أي عند الكوفيين -، وكذلك الأمر إذا

(١) الآية ١٠٧ من سورة آل عمران .
(٢) ينظر: الكتاب ٥٢/٢ - ٥٤، المقتضب ٩٣/٣، ٩٤، والأصول لابن السراج ٧١/١، والمقتصد ٢٦٤/١ – ٢٦٧، والإنصاف ٦٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٥٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٦/٢، والبسيط ٥٥٠/١ .
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٦/٢، ٣٤٧، ومجالس ثعلب ٣٠٩/١، وأمالي ابن الشجري ٥٢/٢، والإنصاف ٦٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٥٩، والتذييل والتكميل ١٩/٤ .
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/١ .

لم يكن هناك لبس، وذلك ليجري الباب على سنن واحد في وجوب إبراز الضمير، ولهذا قال ابن مالك: " والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجري الباب على سنن واحد "[١]، كما أنَّ في تركَ إبرازِ الضَّميرِ ما يُفضي إلى اللَّبس في بعضِ المَواضع، وهو زائلٌ بإبْراز الضَّميرِ، فوجب إبرازه نفيًا لِلّبس، ثم يطردُ البابُ فيما لا يلبس[٢].

الدليل الثاني: أنَّ الوصف فرع على الفعل في العمل، وفي تحمل الضمير، فلو قلنا: إنَّ اسم الفاعل يتحمل الضمير، سواء جرى على من هو له، وعلى غير من هو له؛ لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الأصل، و بين الفرع، وذلك لا يجوز، فوجب إبرازه لذلك .

وهذا فحوى كلام سيبويه، حينما قرر المسألة في باب الوصف، وباب الموصول؛ إذ يقول: " وإنْ قلت: (يَا ذَا الْجَارِيةُ الْوَاطِئُهَا)، وأنت تريد (الْوَاطِئُهَا هُوَ) لم يجز، كما لا يجوز (مَرَرْتُ بِالْجَارِيَةِ الْوَاطِئِهَا) تريد(هو)، أو (أنت)، كما لا يجوز هذا وأنت تريد (الأب)، أو (زيدا)، وليس هذا كقولك: (مَرَرْتُ بِالْجَارِيَةِ الَّتِي وَطِئَهَا زَيْدٌ) أو (التِي وَطِئَهَا)؛ لأن الفعل يضمر فيه، وتقع فيه علامة الإضمار، والاسم لا تقع فيه علامة الإضمار".[٣]

فقول سيبويه: (وأنت تريد الْوَاطِئُهَا هُوَ) يشير إلى أنَّه لا بد وأن يكون في السياق من مرجع لهذا الضمير، وإلَّا خلا الضمير من المرجع، وهو فاسد، لأنَّ اسم الفاعل ليس فيه ما يدل على المحذوف بخلاف الفعل[٤]، ذلك أنَّ اسم الفاعل لم يقوَ قوة الفعل في تضمن الضمير؛ لأنَّه اسم، وليس من شرط الاسم أنْ يضمر فيه، ولكن لقوة شبهه بالفعل أجرى مجراه في الإضمار، فهو فيه بحق الشبه فإذا جرى على من هو له قوي في نفسه، فجاز أنْ يخرج إلى حكم مشبهه، وإذا أجرى على غير من هو له ضعف في نفسه، وضعف في الخروج إلى مشبهه، فألزم ما له بحق

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/١ .

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٦٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ٥٤ .

(٤) يقول السيرافي في شرح هذا الدليل: " وإنما جاز ذلك في الفعل ولم يجز في اسم الفاعل ؛ لأن صيغة الفعل تدل على فاعله، ويقع فيه الضمير الدال عليه لفظا، واسم الفاعل ضميره في النية، وليست له علامة ألا ترى أنا نقول: (زيد تضربه) فنعلم أن الفاعل هو المخاطب، وكذلك: (زيد أضربه)، الضارب هو المتكلم للصيغة الدالة عليه، ولو قيل: (زيد ضَارِبُه، يريد ذلك المعنى، لم يستقم ، ولم يدلك على المراد ". شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٨٦.

الاسمية ولم يتضمن الضمير، بالإضافة إلى أنَّ اسم الفاعل وافق الفعل في كل وجوهه من العمل، والتقديم والتأخير، وجميع ذلك فيه بحق شبه الفعل لا بحق الأصل، ولا بد للأصل من مزية تكون له على الفرع [١] ؛ لاقتضاء الحكمة بذلك، ففرقوا بينهما بأنْ أظهر ضمير الفاعل إذا جرى على غير من هو له ؛ ليكون للفعل الذي هو الأصل مزية عليه.[٢]

ووافق الكوفيون البصريين في القول بوجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له، وخيف اللبس، في نحو: (زيد عمرو ضاربه هو)، أمَّا إذا أمن اللبس، كما في نحو: (زيد هند ضاربها) فإنَّهم لا يلتزمون إبرازه، مستدلين على ذلك بأدلة من السماع، والقياس .

فمن أدلتهم على ذلك من السماع: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾[٣]، حيث رأى الفراء أنَّ (غير) على قراءة الجمهور بالنَّصب نعت للقوم، وهم معرفة و(غير) نكرة، فنصبت على الحال، وأمَّا (غير) على قراءة الجر[٤] فهي نعت لـــ (طعام)، وقد جرت على غير صاحبها، ولم يبرز الضمير[٥]، ولو برز لقيل: (إلى طعام غير ناظرين إناه أنتم) .

ومن شواهدهم على ذلك من الشعر- على سبيل المثال لا الحصر-، قول الشاعر:

تـــــرى أرْبَـــــاقَهُم مُتَقَلِّـــــدِيها إذا حَمِـــيَ الحدِيـــدُ عَـــلَى الكـــماةِ[٦]

(١) وأصل هذا الكلام للمبرد ؛ إذ يقول في المقتضب ٣ / ٢٦٢: " لو قلت: (مررت برجل معه امرأة ضاربته هي) لم يكن من إظهار الفاعل بد ؛ لأنَّ الفعل جرى على غير من هو له، وإنَّما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ؛ لأنه تبين فيه الإضمار، وأنه محمول على الفعل" .

(٢) ينظر: الإنصاف ١ /٦٧، واللباب ١ / ١٣٨، والخلاف بين البصريين والكوفيين في شرح الألفية للشاطبي ص ١٣٤ .

(٣) من الآية (٥٣) من سورة الأحزاب .

(٤) وهي قراءة ابن أبي عبلة، تنظر تلك القراءة في: الكشاف ٥ / ٨٨، والمحرر الوجيز٤ / ٣٩٦، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٤/ ٢٢٦ .

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٦/٢، ٣٤٧ .

(٦) بيت من الوافر، وهو مجهول القائل، ومن شواهد الإنصاف ٦٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٦١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/١، والتذييل والتكميل ٢١/٤، وتخليص الشواهد ص ١٨٩، وتمهيد القواعد ٩٦٣/٢ .

اللغة: أرباقهم: جمع ربق بكسر الراء، وفتحها، وهو حبل فيه عُرى تشدّ فيه صغار الضأن، وكل من تلك العرى يسمى ربقة، ومتقلديها: جاعليها في أعناقهم في موضع القلادة، والكماة: جمع كمي،

فـــ (متقلديها) مفعول ثان لـــ (ترى)، وهي خبر المبتدأ، والمفعول الأول (أرباقهم)، وهي مبتدأ، وقد جرى الخبر على غير مبتدئه؛ لأنَّ (متقلديها) وصف لمتقلدي الأرباق، لا الأرباق نفسها، ولم يبرز الضمير، ولو برز لقيل :(متقلديها هم).

وكذا قول الشاعر:

قـومي ذُرا المجـد بانُوهـا وقـد علمـت بكُنْـــهِ ذلـــك عـــدنانٌ وقحطـــان[(١)]

فقومي مبتدأ، و(ذرا المجد) مبتدأ ثان، و(بانوها) خبر جار على ذرا المجد في اللفظ، وهو في المعنى لقومي، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه ؛ لعدم اللبس[(٢)].

ومن أدلتهم على عدم وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه بطريق القياس[(٣)]:

أنَّ الوصف كاسم الفاعل مثلا قد أشبه الفعل في عدة أمور، منها:

- أنَّه يجري على وزنه نحو: (ضارب – يضرب)،(مستخرج – يستخرج).

وهو الشجاع المتكمي في سلاحه .
والمعنى: يذكر الشاعر أنه شاهد هؤلاء الناس وهم مقيدون ومربوطون بالحبال في أعناقهم لمدة طويلة كما يفعل الشجعان حين يضعون على رءوسهم حديدا يحميهم من أعدائهم.
والاستشهاد بهذا البيت في قول الشاعر: (ترى أرباقهم متقلديها)؛ حيث إنَّ (متقلديها) وقعت خبرا (مفعولا ثانيا) لأرباق، وقد جرت على غير المبتدأ؛ لأنَّها في الأصل وصف للابسين لها لا للأرباق، ومع ذلك لم يبرز الضمير، ولو برز لقيل: متقلديها هم، فهو دليل للكوفيين على استتار الضمير عند أمن اللبس إذا جرى الوصف على غير من هو له .

(١) بيت من البسيط، وهو مجهول القائل، ومن شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/١، وشرح ابن الناظم على الألفية ص ٧٨، والتذييل والتكميل ٢١/٤، وتخليص الشواهد ص ١٨٦ .
اللغة: ذرا: جمع ذروة، وذروة الشيء: أعلاه، المجد: الكرم، بانوها: اسم فاعل من البناء، وبانون: أصله (بانيون) أعلَّ إعلال قاضيون، كنه: حقيقة، ونهاية الشيء، عدنان: أبو معد، قحطان: أبو اليمن .
والاستشهاد بهذا البيت في قول الشاعر: (بانوها) حيث وقعت خبرا لـ (ذرا)، وهو في المعنى عائد إلى (قومي) ؛ لأنَّهم هم البانون، ولم يبرز الضمير؛ لأمن اللبس؛ لأنَّ (الذرا) مبنية، لا بانية، ولو أبرزه، لقال: (بانيها هم)، حيث إنَّ الوصف كالفعل يفرد إذا أسند إلى المثنى، والجمع، ويجوز على غير الفصحى: (بانوها هم)، والكوفيون يجيزون عدم إبراز الضمير عند أمن اللبس فقط .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/١ .

(٣) المفصل للزمخشري ص ٢٨٥ .

- أنَّه يعمل عمله، فيرفع فاعلا، وينصب مفعولا، نحو:(هذا رجل ضارب أخوه عمرا).

- أنَّه يعمل عمل الفعل في الإظهار، والإضمار، نحو:(هذا ضارب زيد وعمرا).

وما دام أنَّه أشبه الفعل في الوجوه السابقة، فإنَّه يجوز إضمار الضمير فيه، وإظهاره إذا أمن اللبس .

ومن ثمَّ فالذي يظهر لي هو ترجيح ما ذهب إليه الكوفيون، من القول بعدم وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له عند أمن اللبس، لأنَّ المذهب الكوفي في عمومه إنْ لم يكن جائزا على إطلاقه فأقل أحواله هو جوازه على قلة، وعليه فهو الراجح على المذهب البصري ما دام هناك دليل يمنع فهم غير المقصود، والأدلة على ذلك كثيرة منها:

- **أولًا:** أنَّ الأبيات التي استشهد بها الكوفيون ليست بالقلة بحيث يحكم عليها بالشذوذ، أو الندرة، كما أن التأويلات التي خَرَّجَ عليها البصريون تلك الأبيات فيها من التكلف ما لا يخفى، وَلهذا وَصَفَ ابنُ مالِك القائلين بتلك التأويلات بالمتعصبين[1].

- **ثانيًا:** إنَّ الدليل الذي استدل به البصريون على وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه من أنَّه لا بدَّ وأنْ يكون للفعل مزية على الوصف بذلك، وهذا صحيح، وله مزايا عليه في أمور أخرى إلا أنَّ السماعُ هنا يعَارَضَه، فهو كثِيرٌ، وإن كانت بعض الشواهد مجهولة القائل، إلَّا أنَّها في الجملة يقوي بعضها بعضا، والسماعُ مقدم على القياس .

- **ثالثًا:** أنَّ ما عليه الكوفيون يتفق والقاعدة الأصولية التي تقول: أنَّ الشيء إذا دلَّ عليه دليل جاز الاستغناء عنه، بل إذا خلا من الدليل جاز فيه ذلك أيضا، وجل ما ذكره الكوفيون في هذا هو الحذف عند أمن اللبس أي: عند وجود ما يؤدي إلى فهم المراد دون لبس، أو غموض، وممَّا يشبه ذلك حذف مفعولي (ظَنَّ وأخواتها) بدليل، وبغير دليل[2]، فإذا كان الحذف بغير دليل جائزا، أفلا

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٠٨، وينظر في حاشية الخضري ١ / ٩٥ .

(٢) قال الأشموني في شرحه لألفية ابن مالك ١ / ١٦٣، فيما ذكره ابن مالك في ألفيته من قوله:

(وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ * سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ)

ما معناه إن حذف مفعولي ظن مع الدليل يجوز إجماعا ، أمَّا الحذف من غير دليل ففيه خلاف.

يكون الحذف جائزا بدليل نحو(زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا)، فضلا عن أنَّه مُعَزَّزٌ بالسماع.[١]

المسألة الرابعة: الصفة المشبهة المجردة من(أل) ومعمولها المضاف إلى ضمير الموصوف:-

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي: كل صفة مصوغة من فعل لازم ،أو فعل متعــدٍّ لواحدٍ عند قصد الثبوت، وأمن اللبس، واستحسن فيها أنْ تضاف لما هو فاعل في المعنى، ولكنَّها لا تجري على فعلها- في الغالب- ممَّا لا مبالغة فيه [٢]، وإنَّما تجري على الموصوفين في إعرابها جَرْيَ أسماء الفاعلين، فشابهت اسم الفاعل في كونها صفة مثله، وفي احتمالها للضمير، وفي كونها طالبة للاسم بعدها، وفي أنَّها تذكر، وتؤنث، وتثنى وتجمع كما أنَّ اسم الفاعل كذلك.[٣]

وفي شبهها باسم الفاعل يرى سيبويه، وجمهور البصريين أنَّها وإنْ عملت عمله، إلَّا أنَّها لمْ تقو قوته في العمل لعدم مشابهتها للفعل المضارع له ؛ إذ يقول: "ولم تقو أنْ تَعمل عَمَلَ الفاعل؛ لأنَّها ليست في معنى الفِعل المضارِع، فإنَّما شُبِّهَتْ بالفاعل فيما عَملتْ فيه، وما تَعْمَلُ فيه معلومٌ، إنَّما تَعمل فيما كان من سببها مُعَرَّفا بالألف واللام، أو نكرةً، لا تُجاوِز هذا؛ لأنَّه ليس بفعلٍ، ولا اسم هو في معناه "[٤] .

ولمعمولها ثلاثُ حالات: الرفعُ على الفاعلية، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل[٥] والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة، والجرُّ بالإضافة .[٦]

وتقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللام كـ(الحَسَن) ومجردة كـ(حَسَن)، ومعمولها مضافا أو باللام أو مجردا عنهما والمعمول في كل منها مرفوع، أو

(١) لا يقال إنَّ الكلام هنا في الفاعل، والفاعل عمدة لا يجوز حذفه، لأنَّا نقول إنَّ مفعولي ظن أصلهما مبتدأ وخبر فهما عمدة في الكلام أيضا .

(٢) ينظر: الكتاب ١٩٤/١، والإيضاح للفارسي ص ١٣٨، والمقاصد الشافية للشاطبي ٣٩٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٣، والتذييل والتكميل ٧/١١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي٨٧٧/٢، .

(٣) ينظر: الكتاب ٢٠٤/١، والبديع في علم العربية ١/ ٥١٤، وشرح التسهيل ٣/ ٨٩، وشرح الكافية الشافية ١٠٥٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤ .

(٤) الكتاب ١٩٤/١.

(٥) ينظر: البغداديات / ١٣٢، ١٣٣، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٦٣/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٠/١ .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٥١، ٢٣٥٢ .

منصوب، أو مجرور.[١]

ومن هذه الصور صورتان ممتنعتان وهما: (مررت بالرجل الحسنِ وجهِهِ) و(مررت بالرجل الحسنِ وجهٍ) فامتناع الأولى لأنها لم تفد خفةً بالإضافة، وامتناع الثانية لأنها خلاف قياسِ وضعِ اللغة في إضافة المعرفة إلى النكرة وهناك مسألة وقع فيها خلاف بين النحويين، وهي:(مررت برجلٍ حسن وجهِهِ) من حيث إضافة الصفة المشبهة المجردة عن الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف[٢] فسيبويه وجمهور البصريين[٣] يجيزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط، في حين أنَّ الكوفيين [٤] يجيزونها على قبح في السعة، ووجه القبح فيها أنَّهم شرعوا في الإضافة لأجل التخفيف، فاقتضت الحكمة أنْ يبلغ أقصى ما يمكن منه – أي: من التخفيف-، وقبح أنْ يقتصر على أهون التخفيفين- أعني حذف التنوين-ولا يتعرض لأعظمها مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة .

والذي أجازها بلا قبح نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة، وهو حذف التنوين[٥].

وقد نسب الزجاجي إلى سيبويه وحده القول بالجواز فيها، حين قال: والوجه الحادي عشر: أجازه سيبويه وحده، وهو قولك :(مررتُ برجلٍ حسن وجهِهِ)، بإضافة (حسن) إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى الضمير العائد على الرجل، وخالفه جميع النحويين في ذلك من البصريين والكوفيين، وقالوا: هو خطأ ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا، فافهم تصب إن شاء الله . [٦]

وهو ما عارضه فيه ابن خروف- أعني نسبة الزجاجي لسيبويه القول بالجواز في ذلك-؛ بل وجعله من الوهم حين قال: "وقوله- يعني الزجاجي-: (أجازه

(١) ينظر: البديع في علم العربية ٥١٨/١، وترشيح العلل ص ٢٢٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٥٩ .
(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٥٩ .
(٣) ينظر: الكتاب ١٩٩/١، والتخمير ٣/ ١٢١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥١، وسيبويه والضرورة الشعرية ص ٢٩٥.
(٤) ينظر مذهب الكوفيين في: شرح التسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢، والمساعد ٢١٨/٢، وهمع الهوامع ٨٤/٣ .
(٥) ينظر: شرح الرضي ٤٣٦/٣ .
(٦) ينظر: شرح الجمل للزجاجي ٥٧٢/١، ٥٧٣ .

سيبويه- رحمه الله- وحده) وهَمٌ ؛ بل أجازه طائفة لا يُحصَون، ولم يخالفه جميع الناس كما ذكر ولا اتفقوا على أنه خطأ، وسيبويه قد ضَعَّفه، ومنعه المبرد- ومن تبعه- وخالفه ...". [١]

وابن خروف محق في اعتراضه على الزجاجي ؛ لأن سيبويه حينما ذكر هذا الوجه حكم عليه بالرداءة، فهو لم يجزه على إطلاقه، وإنما قصره على ضرورة الشعر .

وهذا ما نص عليه سيبويه في كتابه ؛ إذ يقول: " .... وقد جاء في الشعر (حسنةُ وجهِهَا، شبّهوه بـ(حسنة الوجهِ)، وذلك رديء؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان الألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام.

قال الشماخ[٢]:

أَمِـنْ دِمْنَتَـيْنِ عَـرَّسَ الرَّكْـبُ فِـيهِمَ ... بِجَعْـلِ الرُّخَـامَى قَـدْ عَفَـا طَلَلاَهـما
أَقَامَـتْ عَـلى رَبْعَـيْهِمَا جَارَتَـا صَـفًا ... كُمَيْتَـا الْأَعَـالِي جَوْنَتَـا مُصْـطَلَاهُمَا[٣]

ومن ثمَّ اختلف النحويون فيما بينهم حول تلك المسألة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

وهو ما ذهب إليه سيبويه، وجمهور البصريين[٤] من القول بقبح إضافة الصفة المشبهة المجردة من الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف في سعة الكلام، نحو: (حسنة وجهِهَا)، و(حسن وجهِهِ)، وهو ما عبر عنه سيبويه بالرداءة، وخصَّه بالضرورة الشعرية .

(١) شرح الجمل ١/ ٥٦٥ .

(٢) بيتان من الطويل للشماخ، معقل بن ضرار الغطفاني، وهما في ديوانه ص ٣٠٧، ومن شواهد الكتاب ١٩٩/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٥٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٤٤/١ .
اللغة: الربع: الدار والمنزل، وضمير المثنى (للدمنتين)، والصفا: الجبل في هذا الموضع، و(جارتاه): صخرتان تجعلان تحت القدر، وهما الأثفيتان اللتان تقربان من الجبل، فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون تحت القدر، (كميتا الأعالي) أي: أن الأعالي من الأثفيتين لم تسوّد لبعدها عن مباشرة النار، فهي على لون الجبل، و(جونتا مصطلاهما) يعني مسودتي المصطلى، وهو موضع الوقود منها.
والشاهد في هذا البيت في قول الشاعر: (جونتا مصطلاهما)؛ حيث أضاف الصفة المشبهة وهي (جونتا) إلى معمولها وهو (مصطلاهما) في حال إضافته إلى ضمير موصوفه، وكان الوجه أن يقال : (جونتا المصطلى) أو(المصطلين)، ولا يجعل فيه ضميرا، وعليه فإنه إن أراد بالضمير في (جونتا مصطلاهما) الأعالي؛ فهو صحيح، وإن أراد بالضمير الجارتين فهو رديء، كما قال بذلك سيبويه، وجمهور البصريين.

(٣) الكتاب ١/ ١٩٩

(٤) ينظر: الكتاب ١٩٩/١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٥١، وسيبويه والضرورة الشعرية ص ٢٩٥.

ومع وضوح مذهب سيبويه في هذا إلا أنَّ الزجاجي وغيره من النحويين[١] نسبوا إليه القول بالجواز، ومن هنا جاء اعتراض ابن خروف، وهو ما سبقه إليه ابن السيد بقوله :" هذه المسألة لم يجزها سيبويه كما زعم – يعني الزجاجي - وإنَّما قال: وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجهِ، وهو رديء، فذكر كما ترى أنَّه إنَّما جاء في الشعر، وذكر أنَّه رديء فكيف يتوهم عليه أنَّه أجازه، وقوله أيضا: إنَّ جميع البصريين والكوفيين خالفوه كذب، بل أكثر أصحابه موافق له فيما قال ."[٢]

ووجه القبح أو الرداءة أنَّ الإضافة في هذا الباب لا تقع إلا بعد تحويل الإسناد إلى ضمير الموصوف ونصب المعمول - الذي كان مرفوعًا - على التشبيه بالمفعول به ليظهر في صورة الفضلة، فتسهل إضافة الصفة إليه، فالإضافة داخلة عليه بعد دخول النصب فيه، فقولك (حسن وجِهه) محول عن (حسنٌ وجهَهَ)، والإضافة هنا إنما تكون للتخفيف ورفع القبح، فإذا قيل: (حسنُ وجهِه) لم يتحقق التخفيف على الوجه الأتم، وإنما اقتصر منه على أهون التخفيفين وهو حذف التنوين، ولم يتعرض لأعظمهما – كما ذكر آنفا - مع الإمكان وهو حذف الضمير المضاف إليه الوجه مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة، وهذا يجري في كلامهم مجرى التكرير للشيء بعد ذكره [٣]

المذهب الثاني:

وهو مذهب المبرد - فيما نسبه إليه بعض النحويين[٤] - من القول بمنع إضافة الصفة المشبهة المجردة عن الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف في نحو: (حسنة وجهِها، وحسن وجهِه)، في الشعر وغيره، والعلة في هذا هو: أنه يلزم من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه .[٥]

(١) ينظر: الجمل / ٩٨، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٨٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٩٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٤.
(٢) إصلاح الخلل ص٢١٢، ٢١٣ .
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٥٦، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/ ٩، والمقتصد(تح د / كاظم بحر مرجان) ٥٤٨/١، وشرح المفصل ١١٤/٤، وسيبويه والضرورة الشعرية ص ٢٩٥.
(٤) لم أعثر على رأي للمبرد في كتابيه المقتضب، والكامل، ولكن ينظر نسبة هذا الرأي للمبرد في: إصلاح الخلل ص٢١٦، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٦٥/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧٤/١، وشرح التسهيل ٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٨/٢، والمساعد ٢١٨/٢، والهمع ٨٤/٣ .
(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور١/ ٥٦٧، وشرح ألفية ابن معطٍ ٩٩٨/٢، ٩٩٩ .

وهو ما ردَّه عليه كثير من النحويين وعلتهم في ذلك أن إضافة الشيء إلى نفسه في هذا الباب لا تتصور إلا أن تكون الإضافة من رفع، وما ذكره سيبويه فالإضافة فيه من نصب، فتبين أنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، والدليل على هذا قوله: وقد جاء في الشعر: (حسنةٌ وجهها)، فباطل أن تكون الإضافة هنا من رفع؛ لأنَّه لو كان كذلك لوجب أنْ تكون (حسنُ وجههُا)؛ لأن الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث، وإذا رفعت المضمر كانت على حسبه، فدلَّ ذلك على أنَّ في (حسن) من قولك: (مررتُ بامرأة حسن وجهها) ضميرًا يعود على (امرأة)، ويكون وجهُها إذ ذاك في موضع نصب .[١]

ولهذا قال ابن خروف معترضا على المبرد – فيما نسب إليه – من القول بالمنع :" وأمَّا تعليله المنع بإضافة الشيء إلى نفسه فغفلة ؛ فإضافة الشيء إلى نفسه موجودة في كل مضاف في الباب ؛ نحو: (مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ)، و(الحسن الوجه) ؛ لأن الذي حسُن في الحقيقة هو الوجه ؛ فهو هو، والمعنى المَعْنِي في (حسنِ وجهه) لا محالة، و(الوجهُ) غيرُ الضميرِ المضافِ إليه (الوجهُ)، فكلامه في هذه المسألة فاسد كله، وإنما جاز إضافة (حسَن) إلى (الوجه) في اللفظ لمَّا صار الفاعلُ غيرَه، مضمرا في الصفة ." [٢]

كما اعترض ابن الحاجب على من قال بالمنع بقوله: " فمن منعها ؛ نظرًا إلى أنَّ (حسنا للوجه) فكأنه أضيف إلى نفسه، فهذا التعليل ليس بصحيح ؛ لأنه إنما يلزم إضافة الشيء إلى نفسه أن لو كان مدلولهما واحدا كـ(الحبس)، و(المنع)، وأما إذا كانا متغايرين لفظا ومعنى فلا، فالحسن هاهنا هو الوجه، وإنما هو معنى قام بالوجه فلا يلزم ما ذكره، أو لأنَّ الوجه مضاف إلى ضميره فكأنَّه مضاف إلى نفسه وكلاهما تعليل فاسد ؛ ولذلك كان الوجه صحتها ." [٣]

المذهب الثالث:

وهو ما ذهب إليه الكوفيون[٤]- وصحَّحه ابن مالك[٥]، وابن عقيل[٦] - من

(١) ينظر: إصلاح الخلل ص ٢١٣ – ٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور١/٥٧٣ .
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٥٦٧ .
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦٤٨، ٦٤٩ .
(٤) ينظر مذهب الكوفيين في: شرح التسهيل ٣/٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٩، والمساعد ٢/٢١٨، وهمع الهوامع ٣/٨٤ .
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٩٦، وشرح الكافية الشافية ٢/١٠٦٩.
(٦) ينظر: المساعد ٢/٢١٨ .

القول بجواز إضافة الصفة المشبهة المجردة عن الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف في السعة، استنادا إلى ما ورد منه سماعا في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- ؛ ولهذا قال ابن مالك: "وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كُلِّه، وهو الصحيح ؛ لأن مثله قد ورد في الحديث... كقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الدَّجّال: (أَعْوَرْ عَيْنِيه اليُمْنَى) [١] وفى وصف النبي ﷺ (شَثْنُ أصابِعِهِ) [٢]، ومع جوازه ففيه ضعف ."[٣]

ومن ثمَّ فإنَّ من أجاز هذا الوجه بلا قبح نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين [٤]، وهو مع جوازه فيه ضعف ، ممَّا دعا ابن عقيل إلى القول بأنَّ الصحيح جوازه على قلة [٥] .

---

(١) روي بعـدَّة ألفاظ: (أعور عينه اليمنى)، وأعورُ العين اليمنى، و(أعور عين اليمنى) أخرجه البخاري في صحيحه باب قول الله (واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها)، برقم (٣٤٤١).

(٢) المشهور من رواية الحديث: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم شثن القدمين والكفين) أخرجه البخاري في صحيحه باب الجعد، برقم (٥٩١٠) .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٠٦٩/٢، ١٠٧٠.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣/ ٤٣٦، ٤٣٧ .

(٥) ينظر: المساعد ٢١٨/٢ .

المطلب الرابع

الزيادة والحذف في الحروف

المسألة الأولى: نون الوقاية ولزوم كسر ما قبلها :-

تلحق نون الوقاية - وتسمى أيضا نون العماد – الفعل متصرفا كان أو جامدا، واسم الفعل، والحرف قبل ياء المتكلم المنصوبة، ذلك أنَّ ياء المتكلم يناسبها كسر ما قبلها إذا كان ممَّا يتحرك – يعني إذا كان حرفا صحيحا -، كما تقول: (بلدي، أهلي)، والأفعالُ لا يدخلها جرٌّ[(١)] والكسر أخو الجرّ؛ فلمَّا كرهوا كسر الفعل وأثروا سلامة لفظه من ذلك خوفًا وحِراسة من أن يتطرّق إليه الجرُّ، ادخلوا نونًا يقع الكسر عليها حين يتصل الفعل بياء المتكلم ومن ثمَّ فإنَّه يؤتى بهذه النون لتتحمل هي الكسرة بدلًا منه، أو بعبارة أخرى لتقي الفعل من الكسر، فكان ذلك سببًا في تسميتها بذلك – نون الوقاية-، ثم حملت هذا الاسم معها مع الحروف حين تتصل بها [(٢)].

وإنَّما وجب كسر ما قبل ياء المتكلم ؛ لتسلم الياء من التغيير والانقلاب، لأنَّ ياء المتكلم تكون ساكنة ومفتوحة، فلو لم يكسر ما قبلها لقلبت في الرفع واوًا في لغة من أسكنها، فتصير في اللفظ حال الرفع هكذا :(هذا غلامو)، ومن ثم تذهب صيغة الإضافة، و لقلبت في النصب ألفًا في لغة من فتحها فتصير في اللفظ حال النصب هكذا :(رأيتُ غلاما) فلمَّا كان إعراب ما قبلها - بالرفع، أو بالنصب - يؤدي إلى تغييرها، وانقلابها إلى لفظ آخر غيرها رفضوا ذلك وعدلوا إلى كسر ما قبلها ألبتة [(٣)].

بل إنَّ هذه النون قد تدخل آخر الفعل ولم لم تكن فائدتها الوقاية من كسر آخره، كما في (أعطاني، وكساني)، لأنَّه من الممكن أنْ يقال: (أعطاي، وكساي) من غير نون، والفعل في هذه الحال يُؤمن معه كسر آخره .

ممَّا دفع ابن يعيش إلى أنْ يورد سؤالا على لسان مخاطبه عن وجه الحكمة في دخولها في مثل قولهم: (أعطاني، وكساني) ولا موجب له.

ثمَّ يجيب هو عن هذا السؤال، فيقول: " فإنْ قيل: فلِمَ زِدتموها فيما آخِرُه

(١) ينظر: الكتاب ٣٦٩/٢، المقتضب ٢٦٣/١ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٠/٢، والمقتضب ٢٤٨/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣١/٣- ١٣٣، والمقاصد الشافية ٣٢٨/١ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦/٢ .

ألف من الأفعال، نحو:(أعطاني)، و(كساني)، والكسرُ لا يكون في الألف؟ قيل: لمَّا لزمت النونُ والياءُ في جميعِ الأفعال الصحيحة لِما ذكرناه، صارت كأنَّها من جملةِ الضمير، فلم تُفارِقها لذلك، مع أنَّ الحكم يُدار على المَظِنة لا على نفس الحِكْمة، والياءُ مظنّتُه كسرُ ما قبلها" [(١)].

هذا ...، وتأتي تلك النون قبل ياء المتكلم مع الأفعال والحروف والأسماء – كما ذكر آنفا - والعلة في تخصيص النون بتلك الزيادة هي: قربها من حروف المد واللين، ولذلك تجامعها في حروف الزيادة، وتكون إعرابًا في الأمثلة الخمسة، كما تكون حروف المد واللين إعرابا في الأسماء الستة، وفي التثنية والجمع، ولأنَّ هذه النون قد تكون علامةَ إضمار، فكرهوا أنْ يأتوا بحرفٍ غيرِ النون، فيخرجَ عن علامات الإضمار.[(٢)]

وممَّا يدلُّ على أنَّ النون هاهنا مزيدةٌ لِما ذكر في السابق - وهو حِراسةِ الأفعال من الكسر -، أنَّ ياء المتكلم المنصوبة إذا اتصلت باسمٍ، لم تأت فيه بنون الوقاية، نحو:(الضاربي)، و(الشاتمي)، فهي ههنا في محلِّ نصب، كما تقول: (الضاربُ زيدًا)، ولم تأت معه بنون الوقاية؛ لأنه اسمٌ يدخله الجرُّ، فلمّا كان الجرُّ ممَّا يدخله، لم يمتنع . [(٣)]

ونون الوقاية هذه لازمة مع الياء في الماضي والمضارع عريا عن نون الإعراب، ولزمت الماضي في مثل: (ضربني)، والمضارع في مثل: (يضربني) كراهة أنْ يدخل الفعل الكسر، ولم تلزم في (يضربوني) استغناء عنها بنون الإعراب ؛ لأنَّها مثلها في اتصالها بالفعل فدخل الكسر ولم يكره كراهته فيما هو من نفس الفعل، والمحذوف هاهنا نون الوقاية استغناء عنها بنون الإعراب، وهذا أولى من تقدير العكس – وهو حذف نون الإعراب استغناء عنها بنون الوقاية -، لأنَّ مجيء نون الوقاية هو أمر استحساني ولا دلالة لها، أمَّا نون الإعراب فقد جاءت لمعنى، فإذا

(١) المصدر السابق ٣٤٨/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧٠/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٤٧/٢، ٣٤٨.

(٣) ولقائل أن يقول: لِمَ لَمْ تحرس الأفعالُ من الكسر في مثلِ: (اضْرِب الرجلَ) ؟
ويمكن الجواب عن هذا: بأن الكسرةُ ها هنا عارضةٌ لالتقاء الساكنين، فلا يُعْتَد بوجودها أصلا بدليل أنك لا تُعيد المحذوفَ لالتقاء الساكنين في مثل: (زَنَتِ المرأةُ)، و(بَغَتِ الأَمَةُ)، وإن كان أحدُ الساكنين قد تَحرَّك، لأنَّ الحركةُ عارضة لالتقاء الساكنين، ينظر: (شرح المفصل لابن يعيش ٢٩٩/٢) .

اجتمعا، وقدر حذف أحدهما كان حذف ما ليس له دلالة أولى [١].

وزعم ابن مالك أنَّ فعل الأمر أحق بنون الوقاية من غيره، وعلته في ذلك:

أنَّه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزمه محذوران، أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة والآخر: التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة، وبهذه النون يُتوقَّي هذان المحذوران .

ليس هذا فحسب، بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فذكر أنَّ نون الوقاية ما سميت بهذا الاسم إلا لتوقي هذين المحذورين، وليس كما قال النحويون من أنَّها سميت بذلك ؛ لأنَّها وَقَت الفعل من الكسر، متبعا هذا بما يؤيد حجته في ذلك ؛ إذ يقول: " إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقًا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم، لأنَّ ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنَّها عمدة، ولأنَّ ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها، ثم يوقف على المكسور بالسكون، نحو قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾ [٢] وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك، فلمَّا صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا، ليدل لحاقها على نصب الياء، ولحقت إنَّ وأخواتها جوازًا لشبهها بالأفعال ".[٣]

وممَّا لا شك فيه أنَّ ما ذكره ابن مالك فيما سبق من أنَّ نون الوقاية جيء بها لإزالة اللبس بين أمر المخاطب، وأمر المخاطبة في نحو: (أكرمْنِي، وأَكْرِمِي) ممَّا يحتاج إلى إعادة نظر، وكذا قوله معللا لذلك بأنَّ: " الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقًا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم، لأنَّ ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنَّها عمدة .... " [٤]، لأنَّ قوله هذا يعد حجة عليه، وليس له، فلا وجه لتنظيره هاهنا بين فعل الأمر حين اتصاله بياء المخاطبة كما في نحو : (أكرمِي)، وبين فعل الأمر حين اتصاله بياء المتكلم، كما في نحو : (أكرمْنِي)، إذ إنَّ فعل الأمر حين اتصاله بياء المخاطبة ليس ممَّا نحن فيه، لوقوعها-أعني بذلك ياء المخاطبة- فاعلا لفعل الأمر، وهي كجزء الفعل ؛ لأن الفعل والفاعل كالكلمة واحدة، فلا مجال هنا أصلا للفصل بين الفعل، وبين فاعله بنون

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٤٠/٢، ٥٤١ .
(٢) من الآية ١٥ من سورة الفجر .
(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٣٥/١ .
(٤) ينظر: المصدر السابق نفسه .

الوقاية.

ومدار الحديث في فعل الأمر ولزوم إلحاق نون الوقاية به قبل ياء المتكلم المنصوبة، والتي هي – كما قال ابن مالك – في تقدير الانفصال، ولا خلاف بين النحويين في إلحاقها بفعل الأمر في مثل هذا على حد سواء بين كونه للمخاطب المذكر، في نحو: (أكرمْنِي)، وبين كونه للمخاطبة المؤنثة، في نحو: (أكرمِيْنِي) .

وفي تعقيبه على هذا بيان ما يؤكد ذلك حيث قال : " فلمَّا صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا، ليدل لحاقها على نصب الياء" .

وهذا ممَّا يفضي به إلى التناقض في كلامه، فهو يرى أنَّ نون التوكيد حينما صاحبت الياء مع فعل الأمر، صحبتها مع أخويه – يعني الفعل الماضي، والمضارع – ومع اسم الفعل، ليدل لحاقها على نصب الياء، وليس رفعها، وهو بذلك يقصد ياء المتكلم المنصوبة بالفعل، وهذا ما اتفق عليه جمهور النحويين من لزومها مع الفعل بأنواعه، ومع اسم الفعل قبل ياء المتكلم المنصوبة لتقي الفعل من الكسر، وليس لإزالة اللبس بين أمر المخاطب، وأمر المخاطبة- على حد قوله- إلا أنَّه لم يلبث حتى عاد فأيَّد فكرة مجيء تلك النون لوقاية الفعل من الكسر، ولم ينكرها حين قال :" وقد يؤيِّدُ اعتبارُ وقاية الفعل من الكسر بأنَّ الكسر الذي وقى الفعل إنَّما هو كسر يلحق الاسم مثلُه، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم، لا كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنَّه خاص بالفعل، فلا حاجة إلى صون الفعل منه، وهذا فرق حسن " .[1]

المسألة الثانية: اطراد حذف حرف العـلَّة من مضارع (فَعَلَ – يَفْعِلُ) :-

لا يخلو الاعتلال في الفعل الثلاثي من أن يكون في أوله، أو في وسطه، أو في آخره، وحروف العلة – كما نعلم – (الياء، والواو، والألف)، والألف لا تكون أصلًا في شيء من الأسماء والأفعال، وإنما تكون منقلبة عن الياء، أو عن الواو، أو زائدة.

وأمَّا ما كان أوله الواو من الأفعال الثلاثية فإنه يكون بزنة(فَعَل)، أو(فَعِل)، أو(فَعُل)، فما كان بزنة (فَعَل) في الماضي كَسَروا عين مضارعه في المتعدِّي، وغير المتعدِّي، وحذفوا منه الواو، لوقوعها بين ياء، وكسرة فقالوا في غير المتعدِّي: (وَجَبَ يَجِبُ)، وفي المتعدي:(وَزَنَ يَزِنُ)، و(وَعَدَ يَعِدُ) وألزموا هذا الباب في المضارع (يفعِل) بكسر العين إذا كان الماضي على وزن(فَعَل) بفتحها؛ لأنهم إذا حذفوا الواو

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٣٥/١.

كانت الياء مع كسرة أخف من الياء مع ضمة، والياء مع الواو والكسرة في تقدير(ياعد) الذي هو (يَعِد) أخف من الياء والواو والضمة في (يوعد، ويوزن) لوجاء على (يفعُل)؛ إذ فيه اجتماع الثقلاء، فصرفوه إلى (يفعِل)، وحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة [١].

ولهذا قال سيبويه معللا لذلك: " ... تقول: (وعدته فأنا أعده وعدًا، ووزنته فأنا أزنه وزنًا، ووأدته فأنا أئده وأدًا، كما قالوا: كسرته فأنا أكسره كسرًا)، ولا يجيء في هذا الباب يَفْعُلُ، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله، واعلم أن ذا أصله على (قَتَل يَقتُلُ) و(ضَرَبَ يَضْرِبُ)، فلمَّا كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : (ياجَلُ، وييجل)، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعِل، فلمَّا صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرةٍ ؛ إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يَفْعِلُ، فعلى هذا بناء ما كان على فَعَل من هذا الباب " .[٢]

وهذا بخلاف ما ذكره الكوفيون[٣] من علة حذف الواو من مضارع (يَفْعِل) بكسر العين، وماضيه بزنه (فَعَل) بفتحها، وهي: أنَّ الواو إنَّما سقطت هاهنا للفرق بين ما يتعدى، وبين ما لا يتعدى من هذا الباب، فما يتعدى منه تحذف واوه في المضارع نحو: (وعده يعده، ووزنه يزنه، و وقمه يقمه)، وما لا يتعدى لا تحذف منه (الواو)، نحو:(وجل يوجل، ووحل يوحل، ووهم يوهم) .

ولا ريب أنَّ ما ذكره الكوفيون فيما سبق يحتاج إلى إعادة نظر من وجهين[٤]:

- **أولهما:** مجيء كثير من الأفعال بزنة(فَعَل يَفْعِل) من هذا الباب، وسقوط واوه في المضارع، وإن كان لا يتعدى، نحو:(وَكَف يَكِف، ووَجَب القلب يَجِب، و(ونم الذباب ينم) إذا ذرق، ووخد البعير يخد، ووجد عليه في الموجدة يجد)، وهو أكثر من أن يحصى.
- **والثاني:** أنَّ هناك بعض الأفعال من هذا الباب يجيء مستقبله على(يفعِل ويفعَل)، وكان(يفعَل) منه بإثبات الواو، و(يفعِل) بإسقاطها، فقالوا:(وَحِرَ صدره على يَحِرُ، ووغِرَ يَغِرُ، وقالوا: يُوْغَرُ ويُوْحَرُ) فأثبتوا الواو في يفعَل، وأسقطوها

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٣/٤، والمسائل الحلبيات ص ١٢٧ .
(٢) الكتاب ٥٢/٤، ٥٣ .
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٣/٤، والمنصف ص ١٨٨، والإنصاف ٦٤٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢٥/٥ .
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣٣/٤، ٤٣٤ .

في يفعِل، فوضح بذلك أن سقوط الواو في (يعد ويزن) من أجل وقوعها بين ياء وكسرة لا من أجل التعدي.

وكذا الحال فيما كان أوله من الأفعال الثلاثية ياءًا بزنة (فَعَل) بفتح العين، فإن مضارعه يأتي على وزن(يفعِل) بكسرها، ولكنه لا يحذف منه شيء كما قال سيبويه، وذلك نحو قولك: (يسر ييسر، ويمن ييمن) ؛ وعلته في هذا أنَّ الياء أخف عليهم ؛ ولأنهم قد يفرون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرون من الياء إلى الواو فيه ؛ وهي أخف، فلما كان أخف عليهم سلَّموه .[١]

هذا ...، وقد يعترض على بعض الصرفيين في إلزامهم هذا الباب (يفعِل) بكسر العين في المضارع إذا كان الماضي منه على وزن(فَعَل) بفتحها في المثالين الواوي، أو اليائي من الأفعال الثلاثية، مع أن قياس عين مضارع (فَعَلَ) المفتوح العين على ما تقدم – في قول سيبويه - إمَّا الكسر أو الضم، فلماذا تركوا الضم ؟ أو ليس ما فَرُّوا إليه أيضًا ثقيلًا، بدليل حذف الواو في نحو (يَعِدُ) وجوبًا، وحذفِ الياء في نحو يَيْسِر عند بعضهم ؟ ومن ثم لا يمتنع أن يأتي مضارع (المثالين الواوي، واليائي) على(يفعُل) بضم العين كما يأتي على (يفعِل) بكسرها، ويحذفون حرف العلة في الاثنين تخفيفا [٢].

ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بأن يقال:

إن الحكمةُ تقتضي إذا لم يكن بد من الثقيل أو أثقل منه أن تختار الثقيل على الأثقل، ثم تخفف الثقيل، لا أن تأخذ الأثقل أولًا وتخففه [٣]، وهذا مضمون ما ذكره سيبويه بقوله:

" واعلم أنَّ ذا – يعني مضارع المثال الواوي - أصله على(قتل يقتل) و(ضرب يضرب)، فلمَّا كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا :(ياجل، وييجل)، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرةٍ ؛ إذ كرهوها مع ياء فحذفوها " [٤].

(١) ينظر: الكتاب ٥٤/٤.
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٢٩/١ .
(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ١٢٩/١ .
(٤) الكتاب ٥٢/٤، ٥٣ .

وتأسيسا على ما سبق تجد أنَّ الصرفيين لمَّا أرادوا حذف الواو لثِقَلها من المثال الواوي في المضارع ، قصروه على كسر العين ليترتب على ذلك وجوب حذف الواو، فتكون الياء مع كسرة أخف من الياء مع ضمة، والياء مع الواو والكسرة في تقدير(ياعد) الذي هو(يَعِد) أخف من الياء والواو والضمة في(يوعد، ويوزن) لوجاء على(يفعُل)؛ إذ فيه اجتماع الثقلاء، فصرفوه إلى(يفعِل).

إضافة إلى أنَّه عُدِل به - مضارع (المثال الواوي واليائي) بصفة عامة - إلى الكسر دون الضم ؛ لأنه لما كان باب ما عينه من الماضي مكسورة أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو: (شرِب يشرَب)، وجب أن يكون باب ما عين ماضيه مفتوحة أنْ يجيء مضارعه مكسور العين نحو: (ضرَب يضرِب)، فباب (فعَل) المفتوح العين (يفعِل) بكسرها، و(يفعُل) بضمها داخل عليه، ولكن لمَّا كانت حركة عين المضارع أبدا تخالف حركة عين الماضي إلا باب (فعُل يفعُل) جاز(قَتَل يقتُل) ونحوه ؛ لأنَّ الخلاف في حركة العين قد وقع ، فهذا دليل على أنَّ الأصل في باب (فَعَل) إنما هو (يَفْعِل) و(يَفْعُل) داخل عليه .

وهناك دليل آخر يدل على أنَّ (يَقتُلُ) داخل على (يَضْرِب)، وأنَّ الباب للكسر دون الضم، وهو أنَّ الضم قد لزم باب ما ماضيه (فَعُل) نحو: (ظرُف يظرُف، وكرُم يكرم) . كما استبد "فَعِل" بـ "يَفْعَل"، فكذلك كان القياس أنْ يستبد (فَعَل) بـ (يَفْعِل)، فمن هنا كان (يَفْعُل) داخلًا على (يفعِل)

كما أجاب الرضي على هذا الاعتراض أيضًا بقوله:

" ويل أهون من ويلين فالحكمة تقتضي إذا لم يكن بد من الثقيل، أو أثقل منه أن تختار الثقيل على الأثقل، لا أنْ تأخذ الأثقل أولا وتخففه "[1] .

---

(١) شرح الشافية للرضي ١٢٩/١ .

المطلب الخامس

الخروج عن القياس

مسألة: تصحيح العين في بعض المعتل: -

ينقسم المسموع إلى مطرد وشاذ، ويأتي المطرد والشاذ عند أهل العربية على أربعة أضرب [(١)]: مطرد في القياس، والاستعمال جميعا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ في القياس والاستعمال جميعا.

فالمطرد في القياس والاستعمال جميعا، فهو الغاية المنشودة، والنهاية المرجوة من علم العربية؛ لأنها توافق المسموع عن العرب، كما توافق القياس عند علماء العربية الذي بُنِي على السماع كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، ونحو ذلك .

والمطرد في القياس الشاذّ في الاستعمال هو: ما كان موافقًا لمقاييس العربية، ولكن السماع لم يردْ به، أو وَرَد السماع به على قلة، كالفعلان: (وَذَر، وَوَدَع)، فإنهما ماضيان من يَذَر ويدع، والقياس لا يمنع منه، ولكن العرب لم تستعمل الماضي من (يذر ويدع)؛ استغناء عنه بترك، وفي هذا يقول سيبويه: " وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون: (يَدَعُ ولا يقولون وَدَع) استغنوا عنها بترَكَ " [(٢)] ، وهذه ليست حجة قاطعة ولكن فيها ضربا من التعلل .

والمطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، فالمراد به: ما استعمل كثيرًا في فصيح الكلام، وهو مخالف لأقيسة الصرفيين، ومن أمثلته: تصحيح العين في المعتلّ في نحو قوله تعالى: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ**﴾ [(٣)]، ونحو قولهم : (استنوق الجمل)، وقولهم: (استصوبت الأمر)؛ فالقياس في الأفعال (استحوذ، واستنوق، واستصوب) أن تُنقل حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم تُقلب الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال: (استحاذ، واستناق الجمل، واستصاب الأمر)، كما يقال: استقام، والأصل: استقْوَم، هذا هو القياس، ولكن جاء السماع المطرد بخلافه، وحكم هذا النوع وجوب اتباع السماع الوارد به، لكنه

(١)) ينظر: الاقتراح في أصول النحو وجدله ص ٩٧، ٩٨ .
(٢) الكتاب ٢٥/١ .
(٣) من الآية ١٩ من سورة المجادلة .

لا يُتَّخذ أصلًا يقاس عليه غيره؛ فلا يتجاوز المتكلم ما ورد به السماع .

والشاذ في القياس، والاستعمال جميعا، وهو: ما كان مخالفًا للمسموع من أشباهه ونظائره، ومخالفًا لأقيسة الصرفيين، ومن أمثلته: تَتْميم "مفعول" من ذوات الواو التي هي عين؛ كقولهم: (ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُود، ورجل مَعْوُود من مرضه)، فهذا شاذٌّ في القياس؛ إذ القياس حذف إحدى الواوين فيقال: (مَصُون ومَقُود)، كما قيل: (مَزُور ومَصُوغ)، وشاذّ في الاستعمال أيضًا؛ إذ لم يوجد في كلامهم إلا قليلًا، إلا أنَّ الاستعمال إذا ورد بشيء منه أُخذ به وتُرك القياس؛ لأنَّ السماع يبطل القياس .

هذا ....، وقد تأتي الكلمة على أصلها صحيحة غير معلَّة، مع استيفائها شروط الإعلال، وذلك لضرب من الحكمة في اللغة العربية من حيث التنبيه على باقي المعتل في بابه، والاستدلال به على الأصول المغيَّرة، وهو ما علل به ابن جني خروج بعض الكلمات أو بالأحرى خروج بعض المعتل على أصله، فقال ما نصه:

" يقول: نظير(مزيد ، ومحبب) في أنَّهما خرجا عن القياس ، قولهم في الفعل: (استحوَذ، و أغْيَلت، وأجود، وأطيب)، وقياسه: (استحاذ، وأغالت ، وأجاد، وأطاب)، وقد ذكرت العلة في أنَّ خرج بعض المعتل على أصله ، وأنَّه إنَّما جعل تنبيهًا على باقي المعتل، واقتصارهم على تصحيح (استحوذ، و أغيلت) دون الإعلال ممَّا يؤكد اهتمامهم بإخراج ضرب من المعتل على أصله، وأنَّه إنما جعل تنبيها على الباقي ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية " [(١)].

وعليه فقد يَجِيء فِي الْبَاب الْحَرْف والحرفان على أصولهما، وَإِن كَانَ الاسْتِعْمَال على غير ذَلِك ليدل على أصل الْبَاب فَمن ذَلِك: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنْسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ**﴾، وأغيلت الْمَرْأَة الْمُسْتَعْمل فِي هَذَا الإغيال، وَأقَام واستقام، وَكَذَلِكَ (لححت عينه) وَنَحْو ذَلِك[(٢)] .

وهذا يعني أنَّ وزني (أفعل، واستفعل) من الأفعال، وإن كانا مستوجبين للإعلال، فقد تكلمت العرب بأحرف منها على الأصل غير معتلة تشبيها بفاعلت إذا كان قد اشتركا في سكون ما قبل حرف الاعتلال، وذلك نحو قولهم: (أجودت، وأطولت، واستحوذ، واستروح، وأطيب، وأخيلت، وأغيلت، وأغيمت، واستقبل) فقد

(١) المنصف لابن جني ٢٧٧/١ .
(٢) المقتضب ٩٨/٢ .

سمع عن العرب إعلال هذه الأحرف إلا (استحوذ واستروح من شم الريح) فلم يسمع منهم (استحاذ، واستراح الريح) في موضع (استحوذ واستروح الريح) ولا ينكر أن يجعلوها معتلة ؛ لأن الإعلال هو الكثير المطرد .

وتأسيسا على ما ذكره ابن جني فيما سبق من اقتضاء الحكمة خروج بعض المعتل على أصله إلا أنَّ التعلق بالقياس في مثل هذا وغيره - كما قال الفارسي - دون مراعاة السماع معه يؤدي إلى الخروج عن لغة العرب، والنطق بما هو خطأ في كلامهم، فلو أعللتَ نحو (استحوذ)، ولم تراع فيه السماع، وقلت: إنَّ بابه كله جاء مُعَلًا نحو (استعاد)، و (واستفاد)، فكذلك أُعِلَّ هذا المثال قياسًا على هذا الكثير الشائع، لكنت ناطقًا بغير لغتهم، فقد يجوز في القياس أشياء كثيرة ثم لا يجيء به السماع، فيرفض ولا يؤخذ، ويطرح ولا يستعمل [1].

وبناء عليه فإنَّ الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السماع الوارد به نفسه لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره .

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ص ٢٢٦، ٢٢٧ .

المطلب السادس

خوف الإلباس بين الإعلال والإدغام

مسألة: تقديم الإدغام على الإعلال في نحو (أيمَّة، وإوزَّة) :-

ومن أمثلة ذلك أنَّه إذا اجتمع في الكلمة إعلالان، أو إعلال وإدغام فالأولى البدء بالأثقل منهما، كما في كلمة (أئمة) فإنَّ فيها إعلال بقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ساكنة، وفيها وجوب الإدغام لاجتماع المثلين آخرا، وأصلها أَإِمَّة ؛ لأنها جمع إمام، وأصل أَإِمَّة: أَأْمِمَة، نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة توصلا للإدغام، ثم أبدلت الهمزة واوا أو ياء على خلاف [(١)]، وهذا أولى من القول بأنَّ الهمزة الثانية قلبت – واوا أو ياء - ثم نقلت إليها حركة الميم المقصود إدغامها؛ لأنه لو كانت العناية بالإعلال عندهم مقدمة على العناية بالإدغام، لقيل في جمع (إمام): (آمَّة)[(٢)]؛ لكنهم لم يقولوا ذلك بل قالوا: (أيمَّة)، أو (أئمَّة) فنقلوا ثم أبدلوا، وربما لم يبدلوا، فعلم أنَّ عنايتهم بالإدغام مقدمة [(٣)]، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ الألف المبدلة لو كانت تجري مجرى الألف الزائدة لجاز أنْ يُجمع بينها وبين الساكن المُشَدَّد، فتقول في جمع إمام: (آمَّة)،، لكن قول العرب فيها: (أيمَّةٌ)، ونقلهم الحركة إلى ما قبلُ، دليلٌ على أنَّها لم تُجرَ مُجرى الألف الزائدة .

وكذا الحال في كلمة (إوَزَّة) – أعني اجتماع القلب مع الإدغام -، فإن أصلها (إوْزَزَة) بزنة (إِفْعَلَة)، ففيها عملان [(٤)]:

أحدهما: قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ساكنة، والآخر: وجوب الإدغام .

فإمَّا أن تبدل أولا من الواو ياء فتصير(إيززة) ثم تأخذ في حديث الإدغام فتسكن الزاي الأولى، وتنقل فتحتها إلى الياء قبلها، وعندئذ تقوى بالحركة فترجع إلى أصلها - وهو الواو- ثم تدغم الزاي الأولى في الثانية فتصير:(إوزَّة).

وإمَّا أنْ تأخذ في التغيير من آخر الحرف – أو الكلمة- فتنقل الحركة من

---

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٣٨٠/٣ .

(٢) وأصله (أَأْمِمَة)، بإبدال الهمزة ألفًا فتصير (آمِمَة)، ثمَّ تُدغِمُ الميمَ في الميم فتَسكنُ الأُولى لأجل الإدغام، فتقول "آمَّة"، وتجمع بين الألف والساكن المُشَدَّد، كما جاز ذلك في دابَّة، ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٩٦/٤ .

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢٠٩٦/٤ .

(٤) ينظر: الخصائص ٨/٣، ٩ .

العين إلى الفاء في (إِوْزَزَة)فتصير (إِوَزَّة)، وتكون الواو فيها على هذا التقدير هي الواو الأصلية لم تبدل ياء ثم أعيدت إلى الواو كما في الوجه السابق، وهو ما رجحه أبو علي – فيما نقله عنه ابن جني[١] - أعني عدم صيرورتها إلى (إيززة)، وعلته في هذا: أنها لو كانت كذلك لكنت إذا ألقيت الحركة على الياء بقيت بحالها ياء، فكنت تقول: إيزَّة .

فاعترضه ابن جني قائلًا: " فأدرته عن ذلك وراجعته فيه مرارا فأقام عليه، واحتج – يعني أبا علي - بأنَّ الحركة منقولة إليها فلم تقو بها، وهذا ضعيف جدًّا ألا ترى أنك لما حركت عين طيّ فقويت رجعت واو في طووي وإن كانت الحركة أضعف من تلك ؛ لأنَّها مجتلبة زائدة، وليست منقولة من موضع قد كانت فيه قوية معتدة "[٢].

ولعلَّ ما ذكره ابن جني فيما بعد يفضي به إلى التناقض في كلامه، ففي الكلام السابق نجده يقدم التغيير بالإعلال على التغيير بالإدغام في كلمة (إوزَّة)، وما يماثلها، ثم نراه بعد ذلك يقول في باب التغييرين في المثال الواحد بتسويغ القياس في البدء بأيهما شئت :

" باب في التغييرين في المثال الواحد بأيهما يبدأ اعلم أنَّ القياس يسوغك أنْ تبدأ بأي العملين شئت: إنْ شئت بالأول وإنْ شئت بالآخر"[٣] .

معقبا على هذا ببيان العلة في ذلك حين قال:

" أمَّا وجه علة الأخذ في الابتداء بالأول فلأنك تغير لتنطق بما تصيرك الصنعة إليه وإنما تبتدئ في النطق بالحرف من أوله لا من آخره، فعلى هذا ينبغي أنْ يكون التغيير من أوله لا من آخره لتجتاز بالحروف وقد رتبت على ما يوجبه العمل فيها وما تصير بك الصنعة عليه إليها إلى أن تنتهي كذلك إلى آخرها فتعمل ما تعمله ليرد اللفظ بك مفروغًا منه، وأمَّا وجه علة وجوب الابتداء بالتغيير من الآخر فمن قبل أنك إذا أردت التغيير فينبغي أنْ تبدأ به من أقبل المواضع له، وذلك الموضع آخر الكلمة لا أولها لأنه أضعف الجهتين "[٤].

---

(١) ينظر: الخصائص ٨/٣ .

(٢) ينظر: الخصائص ٨/٣، ٩ .

(٣) المصدر السابق ١٠/٣ .

(٤) الخصائص ١٠/٣، ١١ .

ولكن بالنظر، والتمحيص فيما قاله ابن جني فيما سبق يتبين لنا أنَّه وإنْ أجاز الأخذ في التغيير بالابتداء من أول اللفظ لا من آخره لما تقتضيه الصنعة – على حد قوله - في الترتيب، إلا أنه عاد فأوجب الابتداء بالتغيير من آخر اللفظ ؛ لأن التغيير ينبغي أن يبدأ به من أقبل المواضع له، وذلك الموضع آخر الكلمة لا أولها لأنه أضعف الجهتين، والوجوب مقدم في الأصل على الجواز، وعليه فإنَّ ابن جني يرجح التغيير بالإدغام أولا ويقدِّمه على التغيير بالإعلال .

وهو مضمون ما علل به الرضي أيضا لتقديم الإدغام على الإعلال في (أئمة، وإوزة) بقوله:

" وإنَّما قدم الإدغام في (أيمة وإوَزَّةٍ) على إعلال الهمزة بقلبها ألفًا، وإعلال الواو بقلبها ياء للكسرة التي قبلها ؛ لأنَّ المثلين في آخر الكلمة وآخرُها أثقل طرفيها إذ الكلمة يتدرج ثقلها بتزايد حروفها، واللائقُ بالحكمة الابتداء بتخفيف الأثقل ".[1]

والسؤال هنا – كما قال ناظر الجيش -:

إذا كان إبدال الهمزة في نحو: (أيمَّة) واوا، أو ياء لابد منه، فهل البدل هنا حدث قبل نقل الحركة إليها فيكون إبدالها؛ لكونها ساكنة بعد مكسور، أو بعد النقل فيكون إبدالها؛ لكونها مفتوحة بعد مكسور؟

ولا شك في أنَّ كلا الأمرين يمكن دعواه، ولكن لا وجه لناظر الجيش في اعتراضه على ابن مالك في قوله بأن الإبدال جاء بعد النقل في (أئمة) وأنهم نقلوا توصلا إلى الإدغام ؛ فكانت عنايتهم بالإدغام هاهنا متقدمة على عنايتهم بالإعلال، ولهذا قالوا: (أيمة)، ولم يقولوا: (آمَّة)، وهو مارده عليه ناظر الجيش، وعلته في هذا: أنَّ الإدغام بتقدير عدم النقل واجب ؛ فمتى التقى مثلان متحركان وجب الإدغام إلا في كلمات استثنيت، - ليست المذكورة منها- لكنه عاد فأجاب هو على نفسه بما يؤيد حجة ابن مالك في ذلك، إذ يقول:

" إنَّهم إنَّما احتاجوا في هذا المثال – أعني: أيمة - إلى أنْ ينقلوا، ثمَّ يدغموا، من أجل أنَّهم لو لم ينقلوا، وأبدلوا الهمزة وهي ساكنة ألفًا، فقالوا :آمَّة إلى أنْ ينقلوا ثم يدغموا؛ حصل لبس الكلمة بغيرها؛ لأنَّ آمَّة ممكن أنْ يقال فيه: إنَّه مؤنث (آمَّ) لا جمع إمام، فلمَّا كان الإبدال قبل النقل في هذه الكلمة يؤدي إلى الإلباس؛

(١) شرح الرضي ٢٧/١ .

نقل أولا، ثم أدغم بعد ذلك " .[1]

فتقديم الإعلال على الإدغام هنا في كلمة (أئمَّة) يؤدي إلى حصول اللبس في تلك الكلمة بغيرها، وهو ما وجد مندوحة عنه بتقديم الإدغام على الإعلال، فلا ينبغي العدول عنه إلى غيره، لأنَّ هذا ممَّا ينافي الحكمة أيضا .

كما أنَّه لا حاجة لناظر الجيش في استدلاله على صحة ما ذهب إليه بكلام ابن الحاجب في أنَّهم: أعلوا (قوو)، فقالوا: قوي، ولم يدغموا؛ لأنَّ الإعلال في ذلك مقدم على الإدغام، ولا ريب أنَّ التنظير في مثل هذا لا يُتَّجه ؛ لأنَّ الحكمة تقتضي الابتداء بتخفيف الأثقل، ولو قُدِّم الإدغام هاهنا قبل الإعلال لازدادت الكلمة ثقلا على ثقلها- في النطق والصيغة - بوجود (واوين، أو مثلين مدغمين) في آخر الكلمة، وفي تقديم الإعلال ما ينافي ذلك، ولهذا قُدِّم الإعلال في تلك الكلمة على الإدغام، وقُدِّم الإدغام هناك على الإعلال، لعدم الأمن من اللبس عند حصول العكس، والضرورة كما نعلم تقدر بقدرها .

هذا بالإضافة إلى أن الإعلال في باب (قوي) مقدم على الإدغام، لأن سبب الإعلال موجب للإعلال، وسبب الإدغام مجوز للإدغام، ويدل عليه امتناع التصحيح في (رضي)، وجواز الفك في (حيي)، ولهذا فصَّل بعضهم فقال: إذا اجتمع موجب الإعلال والإدغام فلا يخلو إما أن يكون في العين أو في اللام، فإن كان في العين قدم موجب الإدغام، وإن كان في اللام قدم موجب الإعلال، والعلة في ذلك أن الطرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر في العين [2].

---

(١) تمهيد القواعد ٥٠٣٨/١٠ .

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٧٣٤/٢ .

الخاتمة

الحمد لله الحنَّان المنَّان المُتفضِّل على عبادِهِ بالعون ، والتوفيق، والإحسان، وصلاةً وسلامًا على النبي العدنان خير الناس بيانًا، وأفصحهم لسانًا وعلى آله وصحبه وسلم، أحمده سبحانه على أنْ أعانني على إتمام هذا البحث، وأسأله -عــزَّ وجل- أنْ يجعله لَبِنَةً في صرح العربية الخالدة، وأن يتقبَّله بقبول حسنٍ، وأن يجعله في ميزان حسناتي.

وبعد: فإنَّ من الأهمية بمكان أنْ أذكر نتائج هذا العمل، بعد دراسة شائقةٍ لقواعد التوجيه المعللة بالحكمة، والتي تجلَّت فيما يلي :

١- أنَّ الأخذ بمبدأ التعليل في النحو العربي نشأ مع نشأة النحو نفسه، وهو أمر دعت إليه نزعة البحث عن أسباب الأشياء وبواعثها، كما دعا إليه النحويون قديما، وحديثا .

٢- أنَّ العلل النحوية سواء أكانت عللا حكمية أم غيرها من العلل، والتي من خلالها أثبتت الأحكام النحوية كانت من وضع النحويين أنفسهم، وهو ما صرح به الخليل .

٣- أنَّ العلة النحوية منها ما يفسر الظاهرة النحوية تفسيرا قريبا من واقعها، وهو حينئذ يكون جزءا من تلك الظاهرة، ومن ثم فهو جزء من النظام النحوي للغة ككل، لأنه يكشف ويعبر عنه، وهو ما يطلق عليه (العلة، أو العلة التعليمية)، ومنها ما لم يكن كذلك، وهو ما يسمى بـ ـ(العلل الثواني والثوالث)، فالقسم الأول يفيد منه المتعلم لغة العرب في نطاق صيغها، وألفاظها، وتراكيبها، والقسم الآخر يفيد منه المتعلم معرفة النحو العربي من حيث إنَّه علم له أصوله، وأسسه، وقواعده .

٤- أنَّ التعليل بالحكمة إنَّما يأتي على سبيل الاستنباط، والتحليل، ولهذا قال الزجاجي: "بأنَّ علل النحو ليست موجبة، وإنَّما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها ليس هذا من تلك الطريق".[١]

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٤ .

٥- أنَّ العلل المستخْرَجَةَ من قبل النحويين ما هي إلا دلالات على حكمة العرب في لغتهم، وأنَّهم لم يكونوا ليتكلموا بها عبثا، وعلى النحويين أنْ يبحثوا عن علل تلك اللغة في مختلف أوضاعها، وميادينها لإيجاد نسق فكري يجمع شتات اللغة في قواعد محكمة عن طريق جمع الأشباه والنظائر، والبحث عن الكليات، وهذا كله من أجل الكشف عن وجوه الحكمة فيها عن طريق التعليل لكل شيء قيل، وهو مضمون ما ذكره سيبويه بقوله: "وليس شيء ممَّا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجها " .[١]

٦- أنَّ إمعان النحويين السابقين في تأويل اللغة والتعليل لظواهرها النادرة، والشاذة ما هو إلا دليل واضح علي حكمة هذه اللغة، وعبقريتها، وأنَّ ما يطرأ عليها من تغييرات تشذ بها عن هذا النظام اللغوي البديع له وجه يمكن التأتي له، وتعليله، ورده إلى هذا الأصل .

٧- أنَّه إذا كان بعض المعاصرين قد ارتابوا في تأويلات النحاة، وتعليلاتهم، فإنَّ بعضهم الآخر أيَّدها من منظور تاريخي، باعتبارها أداة هامة من أدوات بناء علم النحو ذاته، بل إنَّه اعتبرها متجاوبة مع التصور المعرفي الذي يرى أنَّ لكل معلول علة، ومن هنا وجب التعليل سعيا لاكتشاف الحكمة، والغاية من تلك اللغة.

٨- أنَّ التعليل النحوي، والكشف عن العلة وإن كان يعد نوعا من بيان حكمة العرب، فهو أيضا يعد مجالا خصبا لاحتواء النظام اللغوي لاستعمالات لغوية نادرة ارتبطت بالقراءات القرآنية، والأمثال والأقوال المأثورة والأشعار، وهذا أجدى من القول بأنَّ تعليلات النحاة كانت تسويغا لأخطاء أصحاب اللغة .

٩- أنَّ العلة النحوية - بوجه عام- فرع من أصل، وهو القياس، وليست أصلًا قائمًا بذاته ولكن لمَّا اهتم النحاة بها اهتمامًا بالغًا، وأعقبوا بها الأحكام النحوية تفسيرًا، أو تعزيزًا، وأفردوا لها المصنفات، والمؤلفات النظرية عوملت معاملة الأصل، فأصبحت وكأنَّها أصل من أصول النحو العربي.

(١) الكتاب ٣٢/١ .

- **هذا ... وأشرف بتوصية الباحثين والباحثات بدراسة ما يسمى بـ (نواقض الحكمة) فقد تعرض النحويون لكثير من المسائل النحوية المتعلقة بذلك، وأبلوا فيها بلاءً حسنًا من حيث الاستدلال، والمناقشة ما يجعل من الأهمية بمكان جمع تلك الآراء والأقوال، والاستدلالات النَّحويَّة في كتابٍ مستقلٍ ليَسْهُل على الباحثين دراستها، والاطلاع عليها .**

وختامًا: فهذا ما وفَّقني الله إليه، وأعانني عليه، وقد بذلت فيه قصارى جهدي وسعيت فيه - قدر الإمكان – إلى الإجادة والإحسان ؛ ليكون مقبولًا، وثوابه عند الله مرجوًّا ومأمولًا، فإنْ نَالَ الإقبال، والقبول فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني بشرٌ أسهو وأخطئ، والنقص من طبع البشر، والكمال لله وحده، وهو الهادي إلى سواء السبيل .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

الفهارس الفنية

أولًا: فهرس الآيات القرآنية:

الآية	رقمها	اسم السورة
﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾	١٦٥	النساء
﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	١٠٨	هود
﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾	١٩	هود
﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾	٦٧	طه
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ﴾	٥٣	الأحزاب
﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾	١٧	الحشر
﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾	١٥	الفجر

ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:

- قَالَ رسول الله صلى الله عليه وسلم :" أُرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الكَعْبَةِ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا آدَمَ، كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنْ أُدْمِ الرِّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ مَا أَنْتَ رَاءٍ مِنَ اللِّمَمِ قَدْ رَجَّلَهَا، فَهِيَ تَقْطُرُ مَاءً، مُتَّكِئًا عَلَى رَجُلَيْنِ، أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ، يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: المَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، وَإِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطَطٍ، أَعْوَرِ العَيْنِ اليُمْنَى، كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ: المَسِيحُ الدَّجَّالُ".
- وَقَالَ هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَثْنَ القَدَمَيْنِ وَالكَفَّيْنِ» .

ثالثًا: فهرس الأشعار والأرجاز:

م	البيت	البحر	القائل
١	أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فِيهِمَ بِجَعْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهم أقَامتْ عَلى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَا	الطويل	للشماخ، معقل بن ضرار الغطفاني
٢	ترى أرْبَـاقَهُم مُتَقَـلِّـدِيها إذا حَمِيَ الحدِيدُ عَلَى الكماةِ	الوافر	مجهول
٣	قومي ذُرا المجد بانُوها وقد علمت بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطان	البسيط	مجهول
٤	إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِن مُحاربٍ أبُوهُ ولا كانت كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهُ	الطويل	الفرزدق

ثبت المصادر والمراجع

أولا المطبوعات والرسائل العلمية :-

(١) القرآن الكريم .

(٢) إحياء النحو لـ إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة د/ - رجب عثمان محمد، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، تحقيق د يحيى مراد، بدون طبعة وتاريخ .

(٥) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـــ - ١٩٩٩م .

(٦) إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي لابن السيد البطليوسي - تحقيق د/ حمزة النشرتي، دار المريخ - الرياض، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

(٧) الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠ م .

(٨) أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم، مطابع دار القلم، بيروت،١٩٧٣م .

(٩) الأصول في النحو لأبى بكر محمد سهل بن السراج البغدادي، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م.

(١٠)الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو لأبى البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغانى، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م.

(١١)الاقتراح في أصول النحو وجدله لجلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح د /

محمود فجال، وسمي شرحه الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م .

(١٢)أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب، تحقيق د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩ م .

(١٣)أمالي ابن الشجري لأبي السعادات هبة الله بن على بن محمد حمزة المعروف بابن الشجري، تحقيق د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩١م، ١٩٩٢م .

(١٤)الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، القاهرة دار الطلائع للنشر والتوزيع ٢٠٠٩ م.

(١٥)الإيضاح في شرح المفصل لأبى عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق د/موسى بناي العليلى، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية .

(١٦)الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠٦ه – ١٩٨٦ م .

(١٧)البديع في علم العربية لأبى السعادات مجد الدين ابن الأثير، تحقيق ودراسة د/ فتحي أحمد علىّ الدين، الطبعة الأولى جامعة أم القرى – مكة المكرمة المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

(١٨)البرهان في علوم القرآن لأبى عبد الله بدر الدين بن بهادر الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابلي الحلبى وشركاه، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ .

(١٩)البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبى الربيع الأشبيلي، تحقيق د/ عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ -١٩٨٦ م.

(٢٠)البغداديات لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله

السنكاوي، مطبعة العاني بغداد .

(٢١)التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة د/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٢٢)تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

(٢٣)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبى حيان الأندلسي تحقيق د/ حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

(٢٤)ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

(٢٥)التعليقة على كتاب سيبويه لأبى على الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، مركز النخب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .

(٢٦)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق أد/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ .

(٢٧)تهذيب اللغة لـ لأبى منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .

(٢٨)توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق أد/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – مصر، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .

(٢٩)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق أ د/ عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م.

(٣٠)الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، محي الدين محسَّب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض ١٤٢٨ه .

(٣١)جامع البيان في تأويل القرآن لــ محمد بن جرير الطبري، تحقيق د/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م .

(٣٢)الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق أحمد البردوني و إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .

(٣٣)حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٣٤) الخصائص لابن جني، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية .

(٣٥) الخلاف بين البصريين والكوفيين في شرح الألفية للشاطبي دراسة تحليلية من أول الكتاب إلى نهاية باب التمييز جمعًا ودراسة (رسالة ماجستير)، إعداد الباحث / عبد الحميد العفاقي الفلاح إشراف أ. د/ محمد أحمد حسن رشوان، أد/ عبد الجليل محمد عبد الجليل، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

(٣٦)دراسات في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة، القاهرة ١٩٨٠م.

(٣٧)ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٦٨م .

(٣٨)ديوان الفرزدق شرح وضبطه وقدم له الأستاذ على فاعور، دار الكتب العلمية على فاعور، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

(٣٩)الرد على النحاة لابن مضاء، دراسة وتحقيق د محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٣٩٩ه – ١٩٧٩ م .

(٤٠)رسالة الحدود للرماني، تحقيق إبراهيم السامرئي دار الفكر- عمان، بدون

طبعة وتاريخ .

(٤١) سيبويه والضرورة الشعرية للدكتور إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة حسان - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

(٤٢) شرح أبيات سيبويه لأبى سعيد السيرافي، تحقيق محمد على الريح هاشم، راجعه طه عبد الرؤف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة - مصر ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ م .

(٤٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي – بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ -١٩٥٥ م.

(٤٤) شرح ألفية ابن معطى لابن القواس تحقيق ودراسة د/ على موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٤٥) شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

(٤٦) شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز، تح أ/د هادي نهر، أ/د هلال ناجي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٢ ه، ٢٠٠٢ م .

(٤٧) شرح جمل الزجاجي لابن خروف من أوله حتى نهاية باب المخاطبة، تحقيق د/ سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٤١٩ هـ .

(٤٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، دار الكتب العلمية القاهرة ١٩٧١ م .

(٤٩) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاز يونس بنغازى، الطبعة الثانية ١٩٩٦ م.

(٥٠) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي النحوي، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب حققهما

وضبط غريبهما محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

(٥١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

(٥٢) شرح قواعد الإعراب لابن هشام لمحمد بن مصطفى القوجوي، تحقيق إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر – دمشق، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧ م .

(٥٣) شرح الكافية لابن فلاح اليمني، رسالة علمية من جامعة أم القرى، للطالب نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، بإشراف الدكتور محسن العميري ١٤٢٢هـ .

(٥٤) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .

(٥٥) شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، على سيد على، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

(٥٦) شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .

(٥٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لأبى عبد الله بدر الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م.

(٥٨) صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

(٥٩) علل النحو لأبى الحسن الوراق، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٦٠)العلة والتعليل بين النحاة والفقهاء لمحمد بن حجر، دار الكتاب الأكاديمي .

(٦١)في أصول اللغة والنحو للدكتور فؤاد حنا ترزي ،مطبعة دار الكتب، بيروت ١٩٦٩م .

(٦٢)القاموس المحيط لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة ١٤٢٦ه – ٢٠٠٥م .

(٦٣)كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

(٦٤)كتاب التّعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣ه – ١٩٨٣ م .

(٦٥)كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال .

(٦٦)كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لبعد القاهر الجرجاني، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام – الجمهورية العراقية، دار الرشد للنشر، ١٩٨٢ م .

(٦٧)الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجى القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

(٦٨)الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار اللّه الزمخشري، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض وشارك في تحقيقه أ د / فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي – مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .

(٦٩)الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء، تحقيق د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت – لبنان ٢٠٠٠ م .

(٧٠)اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د/ عبد الإله النبهان، دار

الفكر – دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م .

(٧١)لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت – الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـــ .

(٧٢)مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحي ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية .

(٧٣)مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت – لبنان .

(٧٤)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطيه، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .

(٧٥)مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مطابع سجل العرب ١٩٦٨م .

(٧٦)المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـــ - ١٩٧٢ م .

(٧٧)المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ه – ١٩٨٧ م .

(٧٨)المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، دار الفكر بدمشق، دار المدني جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٠-١٤٠٥ هـــ .

(٧٩)مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـــ .

(٨٠)معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ هدى محمود قراعه، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

(٨١)معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى .

(٨٢)معجم مقاييس اللّغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق د /عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بدون طبعة، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩ م .

(٨٣)مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥ م .

(٨٤)المفصل في صنعة الإعراب لأبى القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق د/ على بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .

(٨٥)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م .

(٨٦)المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت .

(٨٧)من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه للدكتور صاحب أبو جناح، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٧٤م

(٨٨)المنصف لأبى الفتح عثمان بن جنى لكتاب التصريف للمازني تحقيق أ/ إبراهيم مصطفى، أ / عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م.

(٨٩)نتائج الفكر في النحو لأبى القاسم السهيلي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٩٠)نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، الطبعة الثانية ١٤٠٤ه – ١٩٨٤ م .

(٩١)النّحو العربي، العلّة النّحوية للدكتور مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ١٩٦٥م .

(٩٢) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي بركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.

(٩٣)همع الهوامع للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر .

ثانيا: الأبحاث العلمية المحكَّمة :-

١) البلاغة، وحكمة اللغة ، محمد مشبال، مجلة فكر ونقد، السنة الثانية عدد ١٧، مارس ١٩٩٩ م .

٢) التعليل بالحكمة عند النحويين، مجلة اللغة العربية بإيتاي البارود – العدد السادس والثلاثون - نوفمبر٢٠٢٣ .

٣) نظرة في التعليل النحوي بين القدماء والمحدثين، مجلة العميد، المجلد الثالث، العدد العاشر شعبان ١٤٣٥هـ حزيران ٢٠١٤ م .

فهرس الموضوعات

ملخص البحث:..... ٣٨٥٥
مقدّمة..... ٣٨٥٧
الدراسات السابقة:..... ٣٨٥٩
منهج البحث:..... ٣٨٥٩
خطة البحث :..... ٣٨٥٩
التمهيد: تعريف العلَّة في اللغة وفي اصطلاح النَّحويين..... ٣٨٦١
المبحث الأول: حجيَّة التعليل بالحكمة وفائدتها عند النحويين..... ٣٨٦٥
حجية التعليل بالحكمة وفائدتها عند النحويين:..... ٣٨٦٥
وأمَّا عن فائدة الحكمة في التعليل عند النحويين:..... ٣٨٦٧
المبحث الثاني: الحكمة في لغة العرب ومظاهرها..... ٣٨٧٠
الحكمة في لغة العرب ومظاهرها:..... ٣٨٧٠
المبحث الثالث: صلة العلة النحوية بالعلتين الفقهية والفلسفية..... ٣٨٧٥
المبحث الرابع: حكمة اللغة وبعض القواعد المعللة بها عند النحويين..... ٣٨٧٨
مدخل: حكمة النحويين في تعليلهم الحكم النحوي..... ٣٨٧٩
المطلب الأول: المعرب والمبني..... ٣٨٨١
المسألة الأولى: اختصاص جمع المؤنث السالم بحركة الكسر في حال النصب:..... ٣٨٨١
المسألة الثانية: وصف المبهم :-..... ٣٨٨٣
المطلب الثاني: التقديم والتأخير..... ٣٨٨٧
المسألة الأولى: حكم تقديم خبر المبتدأ المشتمل على ضميره:-..... ٣٨٨٧
المسألة الثانية: حكم تقديم خبر (إنَّ) على اسمها :-..... ٣٨٩١
المطلب الثالث: النعت أو الصفة..... ٣٨٩٤
المسألة الأولى: الموصوف أخص من الصفة أو مساو لها :-..... ٣٨٩٤
المسألة الثانية: الوصف بين الحالية والخبرية عند البصريين والكوفيين :-..... ٣٨٩٧
المسألة الثالثة: جريان الوصف على غير صاحبه:-..... ٣٩٠١

وقد استدل البصريون على صحة مذهبهم بأدلة منها ما يلي:..... ٣٩٠١
المسألة الرابعة: الصفة المشبهة المجردة من(أل) ومعمولها المضاف إلى ضمير الموصوف:-..... ٣٩٠٦
المطلب الرابع: الزيادة والحذف في الحروف..... ٣٩١٢
المسألة الأولى: نون الوقاية ولزوم كسر ما قبلها :-..... ٣٩١٢
المسألة الثانية: اطراد حذف حرف العلَّة من مضارع (فَعَلَ - يَفْعِلُ) :-..... ٣٩١٥
المطلب الخامس: الخروج عن القياس..... ٣٩١٩
مسألة: تصحيح العين في بعض المعتل: -..... ٣٩١٩
المطلب السادس: خوف الإلباس بين الإعلال والإدغام..... ٣٩٢٢
مسألة: تقديم الإدغام على الإعلال في نحو (أيمَّة، وإوزَّة) :-..... ٣٩٢٢
الخاتمة..... ٣٩٢٦
الفهارس الفنية..... ٣٩٢٩
أولًا: فهرس الآيات القرآنية:..... ٣٩٢٩
ثانيًا: فهرس الأحاديث النبوية الشريفة:..... ٣٩٢٩
ثالثًا: فهرس الأشعار والأرجاز:..... ٣٩٣٠
ثبت المصادر والمراجع..... ٣٩٣١
فهرس الموضوعات..... ٣٩٤١